



FUNDED BY THE EUROPEAN UNION

EU REGIONAL TRUST FUND 'MADAD'

الصندوق الاستئماني الأوروبي 'مدد'

HOPES

HIGHER AND FURTHER EDUCATION
OPPORTUNITIES & PERSPECTIVES
FOR SYRIANS

التعليم العالي والأزمة السورية ماذا بعد ؟



عمان - الأردن
9 و 10 نيسان 2019
تقرير المؤتمر

للمزيد من المعلومات

www.hopes-madad.org | #HOPESproject
Facebook: HOPES-Madad | Twitter: @HOPES-Madad

IMPLEMENTED BY / يقوم بتنفيذ هذا المشروع

DAAD BRITISH COUNCIL

CAMPUS FRANCE
campusfrance.org

nuffic

المؤتمر الإقليمي لمشروع HOPES

التعليم العالي والأزمة السورية: ماذا بعد؟

10-9 نيسان 2019، عمان، الأردن

ملخص

في هذا السياق، يهدف مشروع HOPES - فرص ومجالات التعليم العالي للسوريين الممول من الصندوق الإثتماني الإقليمي للإتحاد الأوروبي للإستجابة للأزمة السورية "صندوق مدد"، إلى توفير فرص تعليمية في مجال التعليم العالي للاجئين من سوريا والشباب في المجتمعات المضيفة والتي تأثرت من تدفق اللاجئين. ونظم المشروع الذي تقوم بتنفيذه الهيئة الألمانية للتبادل العلمي DAAD بالشراكة مع المجلس الثقافي البريطاني British Council وكامبوس فرانس Campus France والهيئة الهولندية للتعاون الدولي في مجال التعليم العالي Nuffic، مؤتمره الإقليمي الثاني تحت عنوان "التعليم العالي والأزمة السورية: ماذا بعد؟"، في 9-10 نيسان 2019، في عمان، الأردن.

إجتمع أكثر من 118 ممثلًا عن الوزارات والسفارات ومؤسسات التعليم العالي، إلى جانب الطلاب وغيرهم من المعنيين الرئيسيين، من مصر وإقليم كردستان العراق والأردن ولبنان وتركيا وأوروبا، لمناقشة أحدث الإنجازات والمبادرات في مجال التعليم العالي في سياق الأزمة السورية، ولتحليل تأثيرها على الطلاب ومؤسسات التعليم العالي في المنطقة.

ومن خلال مجموعة من العناوين وحلقات النقاش، أتاح المؤتمر الإقليمي الثاني لمشروع HOPES فرصة لدراسة حالة أنظمة التعليم العالي في المنطقة والاستراتيجيات المعتمدة على المستوى المحلي لمعالجة الأزمة السورية. كما وتم مناقشة مختلف المبادرات التعليمية المبتكرة، باستخدام أنظمة التعليم والتعلم المدمج وعلى الإنترنت، والتي تم تنفيذها لتحسين تجربة التعلم للاجئين السوريين وكذلك للطلاب المحليين. شارك الطلاب السوريين والأردنيين المستفيدين من منحة HOPES اهتماماتهم وطموحاتهم وخطتهم المستقبلية في إطار حلقة نقاش تحت عنوان "وماذا بعد؟ ما هي الخطوة التالية

لا يزال النزاع في سوريا مستمرًا منذ ثماني سنوات في ظل غياب حل دائم وذلك رغم جهود المجتمع الدولي العديدة. ومع نزوح أكثر من سبعة ملايين سوري داخليًا ولجوء ما يقارب الخمسة ملايين من السوريين إلى الدول المجاورة تعتبر حصيلة هذه الأزمة مدمرة على السوريين كما على الدول المضيفة.

ضمن هذا السياق الاقتصادي والسياسي غير المستقر، شكل التأثير السلبي لتدفق عدد كبير من اللاجئين السوريين في سن الجامعة على أنظمة التعليم العالي في المنطقة تحديًا كبيرًا.

ونتيجة لذلك، فإن الإلتحاق بمؤسسات التعليم العالي كان محدودًا بالنسبة لهؤلاء الشباب حيث أنّ نسبة ضئيلة فقط منهم لديهم الإمكانيات المادية وغيرها لمتابعة دراستهم الجامعية.



بالنسبة لي؟". وبالتالي، ساهموا في تحفيز النقاش في اليوم الثاني من المؤتمر حول احتياجات الطلاب اللغوية وضرورة إيجاد حلول أكثر ابتكارية وواقعية لإيجاد فرص العمل للخريجين في سياق الوضع السائد في المنطقة. سمح المؤتمر بتمكين المشاركين من تعميق فهمهم لاحتياجات وتوقعات المستفيدين، ودعم البحث المتعمق حول كيفية تعزيز تنسيق البرامج وتطوير مناهج مبتكرة ومستدامة وقابلة للتطبيق على أفضل نحو، لغرض تلبية الاحتياجات التعليمية للطلاب في المنطقة.

الخلاصات الرئيسية

شهد المؤتمر توافقاً قوياً للآراء حول الأهمية الحيوية لتوفير فرص التعليم العالي للاجئين من سوريا كما والشباب في المجتمعات المضيفة، من أجل الحفاظ على حقهم في تقرير المصير وتمكينهم من تحقيق تطلعاتهم من جهة، وتمكينهم من الوفاء بمسؤولياتهم تجاه المجتمعات التي يشكلون جزءاً منها.

الاعتراف بالصعوبات التي يواجهها اللاجئون والشباب في المجتمعات المضيفة لمتابعة دراساتهم في مجال التعليم العالي

على الرغم من الدور الأساسي الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي والسلطات الوطنية والمجتمع الدولي في تلبية احتياجات كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة، تمت مناقشة العقبات التي تعوق وصول اللاجئين الشباب إلى التعليم العالي. وتشمل هذه التحديات حاجز اللغة الناشئ عن قلة الإلمام بلغة التعليم في البلد المضيف، ونقص المهارات الرقمية، وعدم الاستعداد للدراسة الأكاديمية، وعدم القدرة على الامتثال لمتطلبات الإقامة، والتحديات المادية والحواجر الثقافية، بما في ذلك العداة والتمييز الذي يعيشه العديد من اللاجئين في مجتمعاتهم المضيفة. كما يواجه اللاجئون ذوو الإعاقة أو ذوي الاحتياجات الخاصة تحديات إضافية لا يمكن التغلب عليها في كثير من الأحيان من دون توفير الدعم المستهدف.

الاعتراف بالضغط المادية والإدارية التي تعانيها مؤسسات التعليم العالي

تشكل التكاليف اللازمة لتلبية احتياجات اللاجئين وكذلك الطلاب المحليين في المجتمعات المضيفة عبئاً إضافياً بسبب عدد الطلاب المتزايد، والحاجة لعدد أكبر من الموظفين ونظراً لعدم وجود سياسات وأنظمة لتسهيل مشاركة النازحين. ومع ذلك، وكما أثبتت المشاريع الصغيرة الممولة ضمن مشروع HOPES، هناك الكثير الذي يمكن القيام به للتغلب على هذه التحديات ولدعم وصول اللاجئين والشباب في المجتمعات المضيفة إلى فرص التعليم العالي.

كما وإن غالبية الطلاب السوريين
في سن ما بعد الثانوية الذين
يتابعون تعليمهم يواجهون
تحديات كثيرة للتكيف مع النظام
الأكاديمي المعتمد في جامعات
الدول المضيفة.

وقد تم اتخاذ تدابير مختلفة من
قبل المعنيين المحليين
والوطنيين والدوليين في الدول
المتأثرة بالأزمة لدعم مؤسسات
التعليم العالي في سبيل تلبية
الحاجات التعليمية لهؤلاء الطلاب
بشكل أفضل - ومن ضمنها
تحديد التحديات التي يواجهونها،
واستكشاف مقاربات وبرامج
تعليمية بهدف تلبية هذه
الحاجات.

وعلى الرغم من الجهود الكثيرة
التي بُذلت، تكافح مؤسسات
التعليم العالي والسلطات
الوطنية والمجتمع الدولي لتوفير
فرص تعليمية وحلول ملموسة
للأعداد الضخمة والمتدنية
للطلاب السوريين الملتحقين
بالتعليم العالي في البلدان
المضيفة.

استكشاف الحلول والمقاربات لتحسين دمج وتقديم فرص التعليم العالي للاجئين والشباب في المجتمعات المضيفة

تطوير أساليب تعليم وتعلّم مبتكرة

بناء قدرات مؤسسات التعليم العالي لتقديم خدمات التعلّم عبر الإنترنت والتعلّم المدمج، كما وتزويد الطلاب بخدمات المعرفة الرقمية وذلك للمشاركة بنجاح في حلول التعليم والتعلم المبتكرة. مما يؤدي لإحداث الأثر الإيجابي على القيود الحالية المتعلقة بقدرات قطاع التعليم العالي في المنطقة.

على وجه الخصوص، ومن خلال التعلّم المدمج، يمكن ضمان حصول الطلاب في الحرم الجامعي على الدعم اللازم للنجاح في مجال التعليم العالي كما وتسهيل اعتماد الدورات التي تتضمن التعلّم عبر الإنترنت. بالإضافة، تلعب المنصات الرقمية دوراً مهماً في دعم التطوير المهني المستمر للمعلمين وكذلك في بناء قاعدة الأدلة "أفضل ممارسة" في الفصل الدراسي وذلك من خلال تبادل المعارف والأبحاث بقيادة الأسادة.

في اليوم الثاني من المؤتمر، جرى التركيز بصورة خاصة على قيمة إعادة صياغة مفهوم تعلم اللغة، ليس فقط كنشاط تقوية لضمان الكفاءة الكافية للغة التعلّم لتمكين الدراسة الرفيعة المستوى، ولكن كجزء لا يتجزأ من الدراسة الأكاديمية عبر الاختصاصات وسلسلة خدمات التعليم. تعتبر اللغة أمر أساسي لبناء المرونة والقدرة على التكيف لدى اللاجئين وكذلك لتعزيز التماسك الإجتماعي في المجتمعات المضيفة.

اعتماد مقاربات شاملة ومشاركة بين القطاعات تغطّي المسارات التعليمية للطلاب من المرحلة الثانوية حتى التوظيف

برزت خلال المؤتمر الضرورة الحتمية لتعزيز إيجاد فرص العمل للخريجين من خلال اعتماد مقاربة شاملة لتوفير التعليم تأخذ في الاعتبار المسار التعليمي للطلاب، من المرحلة الثانوية حتى التوظيف.

كما وجرى الإقرار بأن وضع السياسات والمقاربات في التعليم العالي بحاجة إلى أن تنتقل من نهج منفصل ومعزول لتوفير التعليم العالي إلى نهج مشترك بين القطاعات، تتعاون فيه مؤسسات التعليم العالي مع أصحاب المصلحة الآخرين لضمان الاستجابة لاحتياجات سوق العمل.

ويعدّ تزويد الطلاب بالتدريب اللغوي وضمان محو الأمية الرقمية وكذلك تزويدهم بمهارات التعلم مدى الحياة أمراً أساسياً في هذا المسعى. وبالتالي، جرى التأكيد على قيمة برامج التدريب المهني، إلى جانب أهمية التوجيه المهني.

وغيالاً ما تتفاقم هذه التحديات بسبب النقص العام في القدرة لإتاحة الفرص التعليمية ضمن قطاع التعليم العالي الذي يعاني من أعباء تفوق طاقاته.

وفي حين يستحيل التنبؤ بموعد العودة الآمنة للاجئين إلى بلادهم، يؤكّد جميع المعنيين على أهمية وأولوية التعليم العالي للشباب السوري والمجتمع المضيف. إنّ تلبية هذه الحاجات أمر ضروري لتفادي جيل ضائع من الطلاب، مما يؤثّر على مستقبلهم ومستقبل بلادهم.



يقوم بتنفيذ هذا البرنامج

كما جرى تسليط الضوء على إمكانات تعليم ريادة الأعمال وإنشاء مراكز حاضنة الأعمال في الجامعات وتوفير التمويل الأولي للشركات الناشئة وذلك لتعزيز الآفاق المستقبلية للخريجين.

ورغم ذلك، وبالنظر إلى أنه على المدى البعيد، سوف يحتاج الشباب السوريون إلى مستوى من التعليم يمكّنهم من إعادة بناء بلدهم، فقد تم الاعتراف بأن إيجاد فرص العمل ليست هي الهدف الوحيد للتعليم العالي. وبالتالي، تم الاعتراف بأهمية التعليم في مجال الفنون وكذلك أهمية توفير الفرص للدراسات العليا.

تسليط الضوء على ضرورة تقاسم المسؤولية والتعاون بين جميع المعنيين الرئيسيين ووضع استراتيجيات وخطط عمل طويلة الأمد.

نظرًا لعدم وجود يقين بشأن الإطار الزمني للأزمة السورية، توافقت الآراء حول ضرورة شراكة وثيقة بين جميع المعنيين، بما في ذلك المجتمع الدولي والحكومات الوطنية والهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات التعليم العالي واللاجئين والمجتمعات المضيفة نفسها.

فقط من خلال هذا التنسيق والتعاون المستمر، يمكن معالجة حجم التحديات الذي تمثله الأزمة المستمرة بشكل فعال من خلال نهج استراتيجي وشمولي. وأثنى على الدور المركزي الذي لعبه الإتحاد الأوروبي في هذا المسعى من خلال "صندوق مدد" ومبادرات أخرى، وتم الاتفاق على الحاجة إلى تعزيز الاستجابة للأزمة ووضع استراتيجية متكاملة طويلة الأجل للمنطقة.



تقرير المؤتمر

اليوم الأول: الثلاثاء 9 نيسان 2019

الافتتاح كلمات الافتتاح والترحيب



أبرز د. كارستن فالبينر في كلمته الافتتاحية السؤال التوجيهي للمؤتمر من وجهة نظر الطلاب ومن المنظور الإقليمي - "ما هي الخطوة التالية؟". فمن وجهة نظر الطلاب، لا يمكن أن يشكّل الحصول على شهادة أكاديمية غاية في حد ذاته، بل يجب أن يؤدي إلى مكان ما - سواء بالنسبة للطلاب أنفسهم أو للمجتمع الذي ينتمون إليه. وهذا يتطلب تعزيز التعاون بين جميع المعنيين واعتماد مقاربة شاملة لتوفير خدمات التعليم العالي تأخذ في الاعتبار المسار التعليمي للطلاب - من التعليم الثانوي حتى سوق العمل.

على المستوى الإقليمي، ثمة ضرورة لتبادل الخبرات وتقييم الدروس المستفادة من أجل تعزيز أوجه التآزر الناشئة وتطوير الأفكار في إطار المبادرات والمقاربات المستقبلية وفي نهاية المطاف، تعزيز الدور الذي يلعبه قطاع التعليم العالي في معالجة الأزمة السورية.

ذكرت البروفيسور منار فياض أنّ الأزمة السورية كان لها تأثير اجتماعي واقتصادي كبير على المنطقة وسيكون لها تأثير للسنوات القادمة. ساهمت المشاريع التي يمولها "صندوق مدد" للإتحاد الأوروبي، بما في ذلك برنامج المنح الدراسية-EDU Syria التابع للجامعة الألمانية الأردنية، في توفير الدعم واستحداث الفرص وبناء إطار العمل الضروري للتغلب على العقبات التي تحد من وصول الطلاب السوريين إلى التعليم العالي¹. بالإضافة، فمن خلال المنح الدراسية والتعاون مع المؤسسات الوطنية والدولية العامة والخاصة، لعبت الجامعة الألمانية الأردنية دورًا مهمًا في مبادرة "لا جيل مفقود"².

وأكدت السيدة ماريا روزا فيتوريتو على أهمية توفير بيئة تعليمية آمنة للطلاب السوريين ولطلاب المجتمعات المضيفة على حد سواء. ومن خلال مبادرات مثل مشروع HOPES، يقدم الإتحاد الأوروبي دعمًا كبيرًا لمؤسسات التعليم العالي في المنطقة، مما يساعد على ضمان دعم حق الطلاب في تحقيق الذات وتحقيق تطلعاتهم. ومع ذلك، يحتاج الطلاب في نفس الوقت إلى أن يكونوا عمليين وواقعيين بشأن مستقبلهم القريب.

ضمن هذا السياق، يقوم الإتحاد الأوروبي في الأردن بالتنسيق مع الحكومة الأردنية بهدف فتح سوق العمل للسوريين في العديد من المجالات ولمهارات معينة. يجري الإتحاد الأوروبي أيضًا حوارًا مع الشباب السوريين ومع مختلف المعنيين بهدف تطوير حلول مبتكرة لزيادة إيجاد فرص عمل في مجموعة من السيناريوهات المستقبلية. لتعزيز هذه الأهداف، يعد إجراء مزيد من الحوار ونشر المعلومات حول احتياجات الطلاب والفرص المتاحة لهم في المنطقة أمرًا ضروريًا.

من أجل معالجة هذه المسائل، ثمة حاجة إلى وضع نهج تشاركية يعطي صوتًا للشباب. وإدراكًا للأهمية البالغة للتعليم العالي في مواجهة التحديات الإنسانية والإنمائية الناشئة، ثمة أيضًا حاجة إلى عملية شاملة تسهل وصول النساء والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التعليم العالي.

- د. كارستن فالبينر، مدير مشروع HOPES
- البروفيسور منار فياض، رئيسة الجامعة الألمانية الأردنية (JGU)، عمان
- السيدة ماريا روزا فيتوريتو، ملحق، بعثة الإتحاد الأوروبي لدى المملكة الهاشمية الأردنية



¹ https://ec.europa.eu/trustfund-syria-region/content/home_en

² <https://www.nolostgeneration.org/>



الجلسة الأولى التعليم العالي والأزمة السورية: تقييم

الوضع الحالي

تم تكريس الجلسة الأولى من المؤتمر لمناقشة حالة أنظمة التعليم العالي وحالة الطلاب اللاجئين في الدول الخمسة حيث يتم تنفيذ مشروع HOPES ، وهي مصر وإقليم كردستان العراق والأردن ولبنان وتركيا. كما جرى البحث في المقاربات والاستراتيجيات التي تستجيب من خلالها الحكومات وأنظمة التعليم للأزمة السورية وتدفق اللاجئين.

ألقي المشاركون في حلقة النقاش الضوء على مختلف المبادرات والإصلاحات الوطنية التي أجريت ضمن الأطر القانونية والمؤسسية ومجال التعليم العالي في الدول الخمسة، وتم التركيز على التحديات والقيود والدروس المستفادة بهدف صياغة التوصيات المناسبة التي تراعي آفاق الطلاب المستقبلية.

وأثناء تقييم الوضع في كل من الدول المعنية، أكد المشاركون في النقاش على الدور الرئيسي للوزارات والهيئات الحكومية ومؤسسات التعليم العالي في استمرار تقديم إصلاحات تعليمية وقانونية مبتكرة ضمن أطر نظم التعليم العالي من أجل مواكبة الاتجاهات العالمية.

منذ بداية الأزمة السورية عام 2011 ، كانت هناك مجموعة من المبادرات على المستوى المحلي لتيسير وصول الطلاب السوريين إلى التعليم العالي من خلال توفير الدعم المالي المباشر أو دورات تعليم اللغة أو بناء القدرات، ولمعالجة القضايا الناشئة فيما يتعلق بانعدام الوثائق وقضايا تراخيص الإقامة لدى الطلاب. واعتمدت هذه المبادرات على السياسة الشاملة التي تقضي بضرورة التحاق جميع الطلاب السوريين المؤهلين في مؤسسة التعليم العالي. ومع ذلك، عولى الرغم من هذه الجهود المبذولة لإدماج الطلاب السوريين، سلط المشاركون الضوء على العوائق والتحديات التي تحول دون حصول الشباب اللاجئين على التعليم العالي.

المناهج والحواجز اللغوية

أكد د. محمد الشناوي أن الطلاب السوريين ما زالوا يكافحون من أجل التكيف مع مناهج مؤسسات التعليم العالي في الدول المضيفة وأنهم يفتقرون إلى الإلمام الضروري بلغة التعليم (لا سيما الإنجليزية) لإكمال برنامج الدراسة بأكمله. وأفاد د. خليل جبارة بالمثل أن نقص الكفاءة في اللغة الإنجليزية، وفي بعض الأحيان الفرنسية في لبنان، لا يزال يشكل عائقًا أمام امتحانات القبول والتسجيل في مؤسسات التعليم العالي. أوضح السيد محمد عاكف أتامان أنه في تركيا، حيث لغة التعليم الرئيسية هي التركية، يتعين على الطلاب اللاجئين أن يخضعوا لامتحان القبول الجامعي للطلاب الأجانب يوس (YÖS)، والمؤلف من "اختبار لمهارات التعلّم

- **إدارة الجلسة: د. هناء**
عضام الغالي، مديرة برنامج التعليم والأبحاث المتعلقة بسياسات الشباب في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت وخبيرة في فريق عمل HERE (خبيرة إصلاح التعليم العالي)
- **د. محمد الشناوي**، مستشار التعاون والعلاقات الدولية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مصر
- **د. أمجد سعيد**، مستشار وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في حكومة إقليم كردستان العراق
- **البروفيسور منار فياض**، رئيسة الجامعة الألمانية الأردنية (JGU)، عمان
- **د. خليل جبارة**، أستاذ وخبير، الجامعة اللبنانية الأمريكية (LAU)، بيروت
- **السيد محمد عاكف أتامان**، أخصائي أكاديمي في مجلس التعليم العالي التركي (YÖK)

الأساسية" و "اختبار إتقان اللغة التركية"، ذكراً أن هؤلاء الطلاب يحصلون على فرص الالتحاق بدورات تعلّم اللغة لإعدادهم لهذا الامتحان.

المستندات المطلوبة ومتطلبات الإقامة

ركز النقاش الذي تلا على مدى تعارض متطلبات الإقامة مع التحاق الطلاب السوريين بمؤسسات التعليم العالي في المنطقة. وذكرت البروفيسور منار فياض أنه في حين كانت المشكلة جدية في بداية الأزمة السورية، إذ لم يحمل الطلاب أي وثائق لدى قدومهم إلى الأردن، إلا أن هذه المشكلة في الوقت الحالي تحدث فقط في بعض الأحيان. وأوضح د. أمنج سعيد أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إقليم كردستان العراق عدلت اللوائح المتعلقة بمتطلبات الإقامة لتمكين اللاجئين من سوريا من التسجيل بصفة مؤقتة بهدف بدء الدراسات في مؤسسات التعليم العالي.

وأكد د. خليل جبارة على أن هناك فارقاً مهماً بين السوريين الذين يحملون صفة اللاجئين وأولئك الذين لا يحملونها وهم مسجلون سابقاً في مؤسسة تعليمية في لبنان. وبالتالي، ذكر أن الامتثال لمتطلبات الإقامة يمثّل العقبة الرئيسية أمام مشاركة الطلاب السوريين في التعليم العالي في لبنان، حيث 300 لاجئ على الأكثر من أصل المليون لاجئ المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يحملون تصاريح إقامة تصدر للسوريين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا.

الحواجز المادية والقدرات المحدودة للجامعات المحليّة

تختلف ترتيبات التمويل في التعليم العالي عبر المنطقة، إذ يتم فرض الرسوم الدراسية في بعض الدول المضيفة ويصنف الطلاب السوريون على أنهم طلاب دوليون (مع ما يصاحب ذلك من دفع رسوم الطلاب الدوليين) في بلدان أخرى مما يزيد من عبء تحمّل الشباب السوريون تكاليف التعليم العالي حتى ولو كانوا يعملون.

أشار د. محمد الشناوي إلى أن الطلاب السوريين في مصر يواجهون تحديات مالية تمنعهم من الوصول إلى التعليم العالي على الرغم من مرسوم العام 2016 الصادر عن وزارة التعليم العالي، والذي بموجبه يُمنح للطلاب السوريين الذين أكملوا تعليمهم الثانوي في مصر أو سوريا، إمكانية الوصول إلى التعليم العالي على قدم المساواة مع المصريين.

حتى الطلاب الذين يحصلون على منحة دراسية غالباً ما يضطرون إلى العمل بأجر من أجل إعالة أنفسهم وأسرهم، لأن المنح الدراسية غير كافية لتغطية تكاليف الرسوم الدراسية والنقل والإعاشة. وبالمثل، ذكر د. أمنج سعيد أنه على الرغم من إعفاء أكثر من 1335 طالب سوري من الرسوم الدراسية من قبل وزارة التعليم العالي والبحث



العلمي في إقليم كردستان العراق، لا يزال الطلاب اللاجئون بحاجة إلى الحصول على تمويل لتغطية نفقات المعيشة والتنقل. ووضّح د. خليل جبارة أن أولوية الوزارة في لبنان هي تأمين التعليم الابتدائي والثانوي للاجئين من سوريا، مشيراً بعدها أن الحكومة اللبنانية لا تقدم أي دعم مالي في شكل منح دراسية للطلاب اللبنانيين أو السوريين في التعليم العالي.

دعا المشاركون في الجلسة إلى تطوير الشراكات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات التعليم العالي على الصعيدين الوطني والدولي لمعالجة الحواجز المادية التي يواجهها الطلاب السوريون. كما وُكّرت الإقتراحات التالية للتغلب على التحديات منها توفير دورات تعليمية مهنية ومدعمة ومنح دراسية إضافية للطلاب اللاجئين، وتخصيص التمويل الإضافي للباحثين وبناء قدرات مؤسسات التعليم العالي .

آفاق الدراسات العليا وفرص العمل

في النقاش حول آفاق الخريجين المستقبلية، برزت مسألة إيجاد فرص عمل كمجال اهتمام خاص بالنسبة للاجئين أنفسهم ولشباب المجتمعات المضيفة. وجرى تسليط الضوء على ضرورة وضع استراتيجيات وقائية للحد من خطر نشوب نزاع اجتماعي بسبب زيادة الشعور بالمنافسة بين الخريجين السوريين وخريجي المجتمع المضيف على فرص العمل. كان هناك توافق في الآراء على أن وضع السياسات والمقاربات في مجال التعليم العالي يجب أن تعنى بإيجاد فرص عمل للخريجين والقدرة على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل على الصعيدين المحلي والإقليمي.

أفاد د. أمانع سعد بعدم وجود قيود قانونية في إقليم كردستان العراق على توظيف الطلاب اللاجئين الذين يعاملون معاملة الطلاب المحليين من حيث أهليتهم للمشاركة في سوق العمل، إلا أنه أكد على التحديات الناشئة، مشدداً على ضرورة تحقيق تكافؤ الفرص وتوفير مهارات سوق العمل على قدم المساواة لجميع الطلاب.

ولوحظ أنه في بعض بلدان المنطقة، يمكن أن يقتصر توظيف اللاجئين على فرص غير رسمية في قطاعات مثل الزراعة والبناء والصناعة والضيافة وصناعة الأغذية. و أشار د. خليل جبارة إلى السوريين الذين تابعوا التعليم العالي في لبنان بوصفهم "عمالة متنقلة" تشبه القوة العاملة اللبنانية التي يمتصها سوق العمل في دول الخليج، وأعرب عن قلقه من أن الأزمة الاقتصادية والوضع السياسي والتراجع في عدد فرص العمل لمثل هؤلاء العمال المتنقلين دولياً سيؤدي إلى زيادة نسبة البطالة بين خريجي التعليم العالي. وفي حين أن توظيف السوريين على مر السنين، وخاصة غير الخريجين منهم في القطاع غير الرسمي، كان دائماً جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد



اللبناني، قد تقلل مقترحات إضفاء الطابع الرسمي على فرص العمل للسوريين من عدد هذه الفرص المتاحة لهم ويكون لها تأثير سلبي على توظيفهم.

وصف السيد محمد عاكف أتامان أولويات التعاون بين الجامعات والصناعة في تركيا من خلال إنشاء الإدارات واللجان استجابة لاحتياجات سوق العمل. إن تشجيع مقدمي المنح الدراسية لتمويل التعليم المهني للطلاب سيعزز فرص عمل الخريجين. في تركيا، يتابع أكثر من 5000 طالب حاليًا برامج شهادات مهنية على فترة عامين، كما يتم توفير دورات تعليم اللغة التركية لتعزيز قدرة الطلاب على الوصول إلى سوق العمل. وذكر د. محمد الشناوي أن الإصلاحات التي أدخلت لمجال التعليم العالي في مصر كجزء من استراتيجية رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة تشمل سن تشريع جديد ينص على فتح فروع جامعية دولية وكذلك إنشاء جامعات ومؤسسات مهنية بهدف إعداد الطلاب لسوق العمل³.

وكان هناك توافق في الآراء حول ضرورة اتباع إستراتيجية شاملة لتوفير التعليم العالي تشمل احتياجات سوق العمل. كما واقترح المشاركون وضع دورات مهنية ودورات ريادة الأعمال، ودعم الشركات الناشئة، وإنشاء مراكز للتطوير الوظيفي داخل مؤسسات التعليم العالي، وإعداد أفضل للطلاب للعمل، وتنظيم معارض الوظائف، واستحداث المزيد من الفرص للدراسات العليا قد تلعب جميعها دورًا هامًا في هذا المسعى.



الجلسة الثانية المضي قدمًا، مبادرات شاملة للمسار الأكاديمي

في بداية الأزمة السورية، كانت المبادرات في مجال التعليم العالي مجزأة لناحية مسار الطلاب الأكاديمي ومركزة بصورة رئيسية على تقديم المنح الدراسية والتدريب اللغوي. حاليًا، هناك إدراك أكبر بين المؤسسات العاملة في مجال التعليم العالي بأن تطوير البرامج يجب أن يلبي حاجات الطلاب من مرحلة التعليم الثانوي حتى التوظيف.

وضمن إطار منحة برنامج HOPES، أطلقت المنظمات الوطنية والإقليمية ومؤسسات التعليم العالي 32 مشروعًا تعليميًا مبتكرًا قصير الأجل عبر إقليم كردستان العراق والأردن ولبنان وتركيا لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة. تناولت الجلسة الثانية إنجازات بعض هذه المشاريع الصغيرة بهدف فهم الشروط المسبقة والتحديات وعوامل النجاح لهذه المبادرات.

- إدارة الجلسة: د. كارستن فالبينر، مدير مشروع HOPES
- د. عمّار إدريس محمد، رئيس قسم في جامعة دهوك للفنون التطبيقية ومدير مشروع "دورة تحضيرية في المدارس الثانوية للطلاب اللاجئين من سوريا ذوي العلامات المنخفضة لتحضيرهم لمتابعة الدراسة" الممول ضمن إطار منحة HOPES

³ <http://sdsegypt2030.com/?lang=en>

تعزيز إتحاق الطلاب بالتعليم العالي: البرامج والدورات التحضيرية

بدأت الجلسة بعرض مشروع " دورة تحضيرية في المدارس الثانوية للطلاب اللاجئين من سوريا ذوي العلامات المنخفضة لتحضيرهم لمتابعة الدراسة في برنامج الدبلوم في جامعة دهوك للفنون التطبيقية"، المنقذ من جامعة دهوك للفنون التطبيقية في إقليم كردستان العراق.

أوضح د. عمّار إدرس محمد أن المشروع وُضع استجابة للتحليل الإحصائي الذي أظهر أن واحدًا فقط من بين كل 100 طالب سوري في سن ما بعد الثانوية في مخيمات اللاجئين مسجلون في التعليم العالي، الأمر الذي يظهر حاجة الطلاب اللاجئين إلى الإعداد والدعم المادي لتمكينهم من التعامل مع النظام التعليمي في إقليم كردستان العراق.

يهدف المشروع إلى مساعدة خريجي المدارس الثانوية من ذوي الدرجات المنخفضة للالتحاق ببرنامج الدبلوم أو البكالوريوس في جامعة دهوك للفنون التطبيقية (DPU) بعد متابعة دورة تحضيرية مكثفة، مؤلفة من فصلين دراسيين، مدتها 16 أسبوعًا. يغطي الفصل الدراسي الأول من الدورة المعارف الأساسية للغة الإنجليزية واللغة الكردية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرياضيات. أما خلال الفصل الدراسي الثاني، فيتابع الطلاب مجموعة متنوعة من الدورات الاختيارية أكثر تقدمًا وذات علاقة بمجال اختصاصهم. وتبين أن هذا البرنامج التحضيري ساهم في تحسين الأداء الأكاديمي للطلاب ودعم اندماجهم في مؤسسة التعليم العالي المضيفة.

دمج الطلاب اللاجئين والشباب من الفئات المهمشة في التعليم العالي

تلا ذلك نقاش حول مشروع "إعادة المستقبل: تجربة الإعاقه والطلاب السوريين ضمن نظام التعليم العالي في تركيا (UDISES)"، المنقذ في جامعة إسطنبول في تركيا.

أبرز السيد أباك كيريم التنتوب أهمية تبني نهج جامع وشامل لتطوير مبادرات في مجال التعليم العالي تراعي جنس الطالب وعمره وإعاقته. وفقاً لنظرية التقاطعية⁴، يواجه الطلاب اللاجئين السوريون ذوو الاحتياجات الخاصة أشكالاً متعددة الجوانب من التمييز وتحديات خاصة تختلف عن تلك التي يواجهها الطلاب المحليون وغيرهم من الطلاب السوريين اللاجئين. غالبًا ما يتم التغاضي عن الإعاقه في عمليات الاستجابة للهجرة، مما يشير إلى أهمية الاتصال المباشر بالطلاب اللاجئين ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل فهم أفضل لحالتهم ومتطلباتهم.

• السيد أباك كيريم ألتنتوب،

باحث في جامعة إسطنبول، وممثل مشروع "إعادة المستقبل: تجربة الإعاقه والطلاب السوريين ضمن نظام التعليم العالي في تركيا" الممول ضمن إطار منحة HOPES

• السيدة جوياف صفير، منسقة

مشروع، مؤسسة اتجاهات - ثقافة مستقلة، وممثلة مشروع "أجيال" - مبادرة دعم تعلم الفنون، الممول ضمن إطار منحة HOPES

• د. أنيس الصباح، أستاذ

مساعد في جامعة اليرموك ومدير مشروع "تعليم أساسيات التجارة الإلكترونية للطلاب اللاجئين من سوريا (TEFSR)" الممول ضمن إطار منحة HOPES

⁴ تعرف التقاطعية على أنها الطبيعة المترابطة للتصنيفات الاجتماعية مثل العرق والطبقة والنوع الاجتماعي، لأنها تنطبق على فرد معين أو مجموعة معينة، وتعتبر بمثابة إنشاء أنظمة متداخلة ومترابطة للتمييز أو الحرمان (قاموس أكسفورد). وكان الدكتور كيمبرلي ويليامز كرينشو الأول للتعريف عن نظرية التقاطعية.

يسعى مشروع UDISES إلى التغلب على الحاجز الإضافي الذي تخلقه الإعاقة للطلاب السوريين في التعليم العالي من خلال التحقيق في تجربة الطلاب ذوي الإعاقة والمشاكل التي يواجهونها. كما يهدف إلى إشراك الطلاب السوريين ذوي الإعاقة (SSD) في تطوير حلول لمشاكلهم وتمكينهم من المشاركة في التعليم العالي وفي نظام وشبكات الإعاقة الوطنية. ويتم ذلك من خلال زيارات إلى الجمعيات ورفع الوعي وتبادل الخبرات والمشاركة في مجموعة من حلقات العمل والحلقات الدراسية والمؤتمرات.

و من النتائج الرئيسية للمشروع أن المنح الدراسية العادية لن تكون كافية لدعم دمج الطلاب السوريين ذوي الإعاقة في التعليم العالي، وأن عمليات الاستجابة لتلبية احتياجاتهم يجب أن تأخذ في الاعتبار متطلباتهم للنقل الخاص وكذلك أشكال أخرى محددة من المساعدة.

دعم الفنانين الشباب

ذكرت السيدة جويا صفير أنه من خلال مشروع "أجيال"، تهدف مؤسسة اتجاهات - ثقافة مستقلة إلى استحداث الفرص لتعزيز التعليم والحفاظ عليه، مع تعزيز ودعم تعليم الفنون على وجه التحديد. وقد أدى تدهور الجودة الشاملة لتعليم الفنون وانتقاص المساحة لحرية التعبير إلى زيادة خطر فقدان جيل كامل من الفن والثقافة إذا لم يتم تقديم دعم محدد للفنانين الشباب.

يتألف المشروع من عنصرين، أولهما توفير موارد أكاديمية بديلة من خلال وسيط فيديو عبر الإنترنت التي يتعامل فيها الخبراء بظواهر ثقافية محددة، مثل المسرح ورسم الخرائط الثقافية والموسيقى. أما المكون الثاني، فيتألف من تقديم منح دراسية لفنانين من الجيل الجديد لدراسات على مستوى البكالوريوس والماستر في سوريا والدول المجاورة وأوروبا. ومن خلال دعم الفن في التعليم العالي، يخلق المشروع بيئة تدعم التعبير الثقافي والتنوع الفكري.

ما بعد التعليم العالي: التوجيه ريادة الأعمال و تسهيل الوصول إلى سوق العمل

يتمثل الهدف الرئيسي لمشروع " تعليم أساسيات التجارة الإلكترونية للطلاب اللاجئين من سوريا (TEFSR) " المنفذ من جامعة اليرموك، الأردن، في تزويد اللاجئين من سوريا بالمعارف والمهارات اللازمة لبدء وتشغيل أعمال التجارة الإلكترونية باستخدام أحدث أدوات مفتوحة المصدر وتقنيات الويب.

- البروفيسور د. م. مورات أردوغان، المجلس التركي للاجئين (TMK) ورئيس مركز أبحاث الهجرة والدمج في الجامعة التركية الألمانية، مدير مشروع " حوار النخبة الثاني: حوار اللاجئين السوريين في تركيا عبر الأكاديميين وطلاب الدراسات العليا " الممول ضمن إطار منحة HOPES



ويجري تحقيق هذا الهدف من خلال تمكين الطلاب من متابعة عدد من برامج شهادات التعليم العالي المتصلة بشبكة الانترنت والتجارة في كل من مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد و / أو من بدء أعمالهم التجارية الخاصة. ذكر د. أنس الصبح أن 245 طالباً قد تخرجوا بنجاح من هذه البرامج وأن معظمهم قد قاموا بتطوير مواقع التجارة الإلكترونية الخاصة بهم. وفقاً لذلك، يوفر المشروع قيمة مضافة من خلال دعم الطلاب اللاجئين - معظمهم من النساء - لبدء أعمالهم التجارية الإلكترونية الخاصة والتواصل مع المجتمع المحلي لتسويق منتجاتهم وتحسين دخلهم.

وأكد المشاركون خلال النقاش، أنّ خلق أوجه التآزر بين مختلف البرامج والمبادرات وتنسيق المانحين لن يؤدي فقط إلى تعزيز الاستجابة لاحتياجات اللاجئين، بل سيساهم أيضاً في سد الثغرات الحالية. فالتنسيق مع برامج المنظمات خارج قطاع التعليم العالي سيزيد من فرص الطلاب في الوصول إلى فرص العمل.

دمج الأكاديميين والعلماء اللاجئين

شرح البروفيسور د. م. مورات أردوغان أن مشروع "حوار النخبة الثاني: حوار اللاجئين السوريين في تركيا عبر الأكاديميين السوريين وطلاب الدراسات العليا" المنقذ من المجلس التركي للاجئين (TMK)، تم تطويره كمتابعة لـ "حوار النخبة الأول". وهو يسعى إلى تحسين فهم وضع طلاب الدراسات العليا والأكاديميين السوريين في مؤسسات التعليم العالي التركية، بهدف وضع استراتيجيات وسياسات مستدامة لإدماجهم ومساندتهم وتوظيفهم، ومن أجل تمكينهم من العمل كوسطاء بين مجتمع اللاجئين السوريين من جهة والمجتمع التركي والمؤسسات التركية من جهة أخرى.

شمل المشروع استبيانات وتنظيم ورش عمل للبحث في الوضع القانوني والأكاديمي للمشاركين والقضايا المتعلقة بتجربتهم الأكاديمية والمشاكل الاجتماعية التي يواجهونها، وكذلك تحديات الاعتماد وقابلية نقل المؤهلات. وأسفرت ورش العمل التفاعلية والشاملة هذه عن صياغة توصيات تتعلق بالتخطيط الوظيفي وبطالة الأكاديميين السوريين وطلاب الدراسات العليا، علماً أن هؤلاء يعتبرون قادرين على سد الفجوة بين المجتمعين - السوري والتركي - وبالتالي المساهمة في التماسك الاجتماعي في البلاد. فيما يلي النتائج الرئيسية للاستبيانات وورش العمل.



- تشير الإحصاءات إلى أن 3.6 مليون لاجئ من تركيا البالغ عددهم الإجمالي 4.1 مليون لاجئ هم من السوريين. وبالتالي، فإن التخطيط الاستراتيجي ضروري لمعالجة الوضع.
- يقيم 140,000 لاجئ سوري تقريبًا في مخيمات بينما الباقي يعيشون في بيئة حضرية. ويبلغ عدد اللاجئين السوريين في سن الدراسة مليون، في حين أن أكثر من 50% منهم لا يذهبون إلى المدرسة.
- تبين في أكثر من 140 مؤسسة تركية للتعليم العالي أن عدد الطلاب السوريين المسجلين لعام 2018-2019 ارتفع إلى ما يقارب 28000 طالب.
- إن التحدي الرئيسي للطلاب السوريين هو حاجز اللغة لأن العديد من البرامج يتم تدريسها باللغة التركية. للتغلب على هذا التحدي، تم تقديم برامج باللغة العربية بمساعدة أكاديميين سوريين.
- أكثر من 70% من الطلاب اللاجئين من سوريا وجدوا أن مؤسسات التعليم العالي التركية ذات جودة أعلى من تلك الموجودة في سوريا.
- فقط 10.44% من الطلاب السوريين في التعليم العالي استفادوا من تغطية تكاليف المعيشة في إطار منحة دراسية.
- يبدو طلاب التعليم العالي إيجابيين بشأن آفاقهم المستقبلية في تركيا، حيث أشار 63.17% منهم إلى ثقتهم في أنهم سيجدون وظيفة تتناسب مع طموحاتهم واختصاصهم الرئيسي في الدراسة. ومع ذلك، أعرب 61% عن وجهة نظرهم بأن الوضع في سوريا سوف يزداد سوءًا في المستقبل، حيث يخطط 10% فقط للعودة إلى وطنهم.
- هناك منافسة قوية بين الأكاديميين عند التقدم لمنصب تدريس في مؤسسات التعليم العالي التركية، خاصة لأنه بمجرد منحهم الجنسية التركية، يمكن أن يفقد الأكاديميون السوريون مناصبهم الدولية والدعم المادي المقدم لهم.
- يشغل بعض الأكاديميين السوريين مناصب تعليمية في مؤسسات التعليم العالي التركية، ولكن معظمهم كمدرسين للغة العربية وليس في مجال اختصاصهم. يجب ألا يفقد الأكاديميون كفاءاتهم الأكاديمية، وأن يتم توظيفهم في وظائف تتناسب مع مجالات اختصاصهم.
- ثمة حاجة لإنشاء منصات يعبر الأكاديميين السوريين عن أنفسهم من خلالها، بالإضافة إلى تعزيز قنوات الاتصال مع مجلس التعليم العالي (YÖK) فيما يتعلق بعمليات الاعتماد ومناصب الأكاديميين السوريين والأتراك.





- ثمة حاجة لوضع سياسات دمج موجهة نحو الحلول يكون السوريون فيها جزءًا لا يتجزأ من عملية صنع القرار. وثمة حاجة لمعالجة ليس فقط الصعوبات الأكاديمية، بل أيضًا مشاكل الاتصال والاندماج. وفي هذا السياق، ينبغي تعزيز التواصل، حيث يعتبر التنسيق بين المؤسسات أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق هذا الغرض.

الحفاظ على تأثير المشاريع

في معالجة مسألة التحديات الرئيسية في تنفيذ واستدامة تأثير المشاريع، أبرز

ممثلو المشاريع النقاط التالية:

- في ظل مستقبل لا يمكن التنبؤ به فيما يتعلق بالتطور السياسي في سوريا والمنطقة، يتمثل التحدي في تحديد توفير إمكانيات للتعليم المستمر من قبل المنظمات في ضوء استمرار عدم اليقين واضطراب المسارات التعليمية والطبيعة المؤقتة للمبادرات في مجال التعليم العالي.
- تركز عمليات المساعدة والمشاريع التي يتم تطويرها في سياق حالات الطوارئ على التأثير والتخطيط السريع والقصير الأجل. يحجم المعنيين الرئيسيين عن معالجة التأثير الطويل الأجل للأسباب السياسية، على الرغم من أن الدراسات تظهر أن اللاجئين سيبقون لمدة 17 عامًا في المتوسط في بلد ما. وفقًا لذلك، يجب أن يكون السؤال "ما هي الخطوة التالية" في صميم الاستراتيجيات التي تضعها كل من الدول المضيفة والمجتمع الدولي.
- مسألة بناء الثقة، خاصة بالنظر إلى أن الطلاب والمستفيدين يترددون في التعبير عن أنفسهم من أجل تجنب الوصم أو لأنهم أصبحوا حذرين. ولهذا السبب، إن التواصل الواضح وإدارة التوقعات أمران ضروريان لتجنب الإحباط.
- ضرورة وضع استراتيجية شاملة ومشاركة بين القطاعات، تتسم بالفعالية والإستدامة، وتأخذ في الاعتبار مسار الطلاب واحتياجاتهم من مرحلة التعليم الثانوي وصولًا إلى التوظيف، وكذلك القيود وتحديات الدول المضيفة.
- ضرورة الحصول على دعم مالي أوسع نطاقًا للطلاب وكذلك لمؤسسات التعليم العالي.
- إن القيام بالمزيد من الأبحاث أمر ضروري للحصول على بيانات موثوقة من شأنها أن توفر قاعدة الأدلة للتخطيط السياسي والاستراتيجي.
- يعد التشجيع على التواصل ونشر المعلومات والتوعية، وكذلك تعزيز الروابط بين القطاعات، أمرًا بالغ الأهمية لربط الطلاب بفرص العمل أو الفرص التعليمية.

الجلسة الثالثة الماضي قدمًا، مبادرات شاملة للمسار

الأكاديمي

نظرًا إلى أنه وعلى الرغم من الجهود الكثيرة التي بذلها مختلف المعنيين، لا يزال هناك نقص في توفير فرص التعليم العالي للاجئين، تناولت الجلسة الثالثة من المؤتمر موضوع التعليم المدمج والحلول الدراسية عبر الإنترنت والدورات المكثفة المفتوحة عن طريق الإنترنت - المموك (MOOCs) كمكمل للإستجابة السائدة للاجئين في مجال التعليم العالي.

كان الهدف من الجلسة استكشاف آفاق ومقاربات جديدة لتوفير التعليم العالي، وتحسين فهم المسائل الناشئة فيما يتعلق بالحلول الدراسية المبتكرة هذه، من حيث الحواجز التي تحول دون الانخراط في التعليم عبر الإنترنت وآليات الاعتماد وتحديات الاعتراف .

تمثّل النهج المعياري المعتمد من قبل مقدمي المنح الدراسية للاجئين لمتابعة التعليم العالي في الاستثمار بشكل أساسي في دعم توفير برنامج بدوام كامل في الحرم الجامعي. ومع ذلك، هناك اعتراف متزايد بضرورة توسيع نطاق الوصول إلى التعليم العالي ليشمل تنوعًا متزايدًا من الطلاب الذين يواجهون مجموعة من التحديات تمنعهم من الالتحاق في التعليم العالي. وتشمل هذه التحديات الافتقار إلى السجلات التي توثق التحصيل العلمي السابق وعدم الامتثال لشروط الإقامة والحواجز اللغوية والمالية والتحديات التي يواجهها بشكل خاص اللاجئون النازحون الذين هم في حالة تنقل مستمر.

وذكرت السيدة أغاتا أبي عاد أن مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) تعمل على تطوير منح دراسية لدعم "سبل بديلة للتعليم" للاجئين في الدول الأخرى. ومن خلال اتحاد التعليم المتصل خلال الأزمات ، الذي تشارك المفوضية في رئاسته منذ العام 2016، تم الترويج لمجموعة من برامج "التعليم المتصل" بهدف تسهيل وصول اللاجئين إلى التعليم العالي من خلال التعامل مع التكنولوجيا 5.

وأبرز أعضاء حلقة النقاش المخاوف الواسعة النطاق بشأن جودة التعليم الذي يوفره التعلم عبر الإنترنت، والمفاهيم الخاطئة عن التعلم عبر الإنترنت والتعلم المتصل التي هي شائعة في أوساط المعنيين والطلاب وأسرهم وحتى صانعي السياسات العامة. وحول نقاط القوة في التعلم المدمج والتعلم عبر الإنترنت، أبدى الأعضاء الملاحظات التالية:

- **إدارة الجلسة: السيدة أغاتا أبي عاد، مسؤول معاون في قسم التعليم - لبنان، مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR)**
- **د. حنان السيد علي، رئيسة مركز التعلم المدمج، جامعة عين شمس، القاهرة**
- **السيدة أليسون شورش، المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومديرة البرنامج في الأردن، جامعة كيرون Kiron المفتوحة للتعليم العالي**
- **د. ماي أبو مغلي، باحثة مشاركة، كلية لندن الجامعية UCL وزميلة أبحاث في مركز الدراسات اللبنانية في الجامعة اللبنانية الأميركية (LAU)، بيروت؛ ممثلة مشروع "التعلم عبر الإنترنت والتعلم المدمج: دعم التطوير المهني للأساتذة في لبنان" الممول ضمن إطار منحة HOPES**

<http://www.connectedlearning4refugees.org/>⁵

خفض التكلفة والتنقل

أكدت د. حنان السيد علي أنه بالإضافة إلى القدرة على تحمل التكاليف، فإن الفائدة الرئيسية للتعليم عبر الإنترنت هي أنه يمكن الوصول إليها في أي وقت ومن أي مكان، وأنها توفر دورات معترف بها دوليًا وعبر الحدود. وأعلنت أنّ جامعة عين شمس قامت وبالشراكة مع وزارة التعليم العالي بإفتتاح أول مركز للتعليم الإلكتروني في مصر، يوفر شهادات بكالوريوس معتمدة من خلال التعلم المدمج⁶.

توفير بدائل ذات جودة للتعليم العالي في الحرم الجامعي

قام د. أحمد العروض بعض المشروع الممول من HOPES تحت عنوان "تمكين الطلاب السوريين الجامعيين للانضمام إلى برامج (SYMPRO) MicroMasters: نحو دراسات عليا ميسورة التكلفة وتركز على الحياة المهنية". قام هذا المشروع بتمكين 12 طالبًا سوريًا وأردنيًا من الفئة المهمشة من المشاركة في برنامج MicroMaster الجديد على مستوى الدراسات العليا (أي ما يعادل 25٪ إلى 50٪ من درجة الماجستير) المتوفر على شبكة الانترنت عبر منصة MOOC.

إن هذه البرامج المصادق عليها من قبل الشركات مصممة لتكون مركزة على الحياة المهنية وميسورة التكلفة ومتاحة للطلاب. كما وبالنظر إلى التحديات المرتبطة بتوفير درجة كاملة عبر الإنترنت في الأردن، أثبتت هذه البرامج التي حققت نسبة 90 ٪ من النجاح، أنها ذات قيمة كبيرة، وهي تمكن مؤسسات التعليم العالي من تسجيل الطلاب دون الحاجة إلى إنشاء منصة رقمية مستقلة.

دعم التطوير المهني

أكدت السيدة أليسون شورش أن التعلم عبر الإنترنت والتعلم الرقمي يمكن الطلاب من رفع مستوى المهارات وإعادة التدريب من أجل تغيير مسار حياتهم المهنية، خاصة في حياتهم المستقبلية. وحقق معظم طلاب جامعة Kiron المفتوحة للتعليم العالي في الأردن ولبنان تحصيلًا تعليميًا من المستوى الثانوي العالي وحصلوا على درجات بكالوريوس أو غيرها من التعلم السابق، لكنهم يحتاجون إلى فرص للتعلم لتمكينهم من الاستجابة بفعالية للمتطلبات الناشئة من المهارات في سوق العمل. ويتيح التعلم المدمج للطلاب إمكانية تحسين إيجاد فرص عمل من خلال المشاركة في الدورات الأكاديمية والمهنية ودورات "تدريب المدربين" (TOT) ودورات القيادة التي تضمن تطابق مهارات الطلاب مع متطلبات سوق العمل محليًا ودوليًا. بالإضافة إلى ذلك، يفتح التعلم المدمج فرصًا للشروع في العمل الحر وفرص عمل في المجال الرقمي.

- د. أحمد العروض، أستاذ نظم المعلومات الحاسوبية ومنسق مشروع "تمكين السوريين للالتحاق ببرامج (SYMPRO) MicroMasters: نحو دراسات عليا تركز على العمل وبأسعار معقولة" الممول ضمن إطار منحة HOPES.



⁶ <https://elc.asu.edu.eg/>

استحداث المعرفة التصاعديّة وإضفاء الطابع الديمقراطي على المعرفة

خلال عرضها لمشروع "التعلم المدمج من أجل التطوير المهني للمعلمين" الممول من HOPES، أكدت د. ماي أبو مغلي أن المنصات الرقمية والتعلم المدمج يمكنان من استحداث منهجيات تعليمية جديدة "بشكل تصاعدي" من خلال تطوير الأبحاث والتدريب على بناء قدرات المعلمين والممارسين التربويين ضمن بيئة خاصة باللجئين وتكون مراعية للسياق. فغالبًا ما يعاني المعلمون من دون الدعم المتوقّر لهم في مثل هذا السياق غير المألوف.

من خلال المشروع، تم اعداد دورة معتمدة للتطوير المهني للمعلمين (TPD). وتشمل هذه الدورة ما بين التعلم الحضوري (التعلم وجهاً لوجه) ودورات المموك لتطوير قدرة المدرسين على توفير تعليم وتعلم ذات جودة للأطفال والشباب من سوريا ولبنان. كما أنها تشمل البحث المصمم بشكل مشترك والذي يتيح للمعلمين تبادل معارفهم حول الممارسات الفعالة وتسهيل إعادة تحديد سياق هذه المعارف لخلق ممارسات خاصة بهذا السياق تم اختبارها من قبل معلمين آخرين. كما وتدعم هذه الدورة التنشئة الاجتماعية للممارسة الجيدة كونها تُخرج المعلمين من الصف، يدعم هذا النهج التشاركي إعادة تحديد إطار دورات المموك كأداة بحث، من خلال تحويلها إلى أداة تعاون مفتوحة مكثفة عبر الإنترنت وتبسيط الضوء على كيفية استخدام هذه المنصات الرقمية لإشراك المعلمين كباحثين.

ومن خلال الدورة، يقوم المعلمون بتصميم تقنيات التعلم وتكييفها واختبارها، وجمع البيانات وتبادل الخبرات. فهذه الدورة تجعل البحث محورًا في عملية التعلم؛ وبالتالي لا تقوم بتزويدهم بالمهارات والمعارف التي يحتاجون إليها في البيئات الصعبة فحسب، بل تدعمهم أيضًا "كمدرسين من أجل التغيير" لضمان زيادة فرص العمل من خلال التعليم العالي وتعزيز التماسك الاجتماعي وتسهيل إعادة بناء مجتمعات ما بعد النزاع.

التعلم المدمج يسقط الحواجز

ذكرت السيدة أليسون شورش أن تجربة جامعة Kiron المفتوحة للتعليم العالي أظهرت أن الدورات المتاحة عبر الإنترنت لها إمكانات محدودة لتلبية احتياجات الطلاب في سياق الأزمة السورية. ومع ذلك، فإن دورات التعليم المدمج التي تتضمن التعليم التقليدي (وحضور الطلاب) ، تحقق نتائج أفضل. وقد تجاوز معدل الاستجابة ونجاح برامج الشهادات المدمجة الصادرة عن جامعة Kiron المفتوحة للتعليم العالي التوقعات في ثلاثة مراكز مجتمعية في الأردن.



يساعد العمل في المجتمع على إزالة بعض الحواجز التي تحول دون الوصول إلى التعليم العالي، وبالتالي يدعم التعلم من الند للند - بين الأقران ودعم الطلاب. تستوعب برامج التعلم المدمج أيضًا التعلم القائم على المشاريع المتعلقة بمحتوى الدورة، الأمر الذي سيشكل تحديًا كبيرًا في بيئة الإنترنت. وعند إكمال الدورة، يصبح الطلاب حائزين على الشهادة التي حصلوا عليها، إضافة إلى المشروع الذي قاموا بتصميمه وتنفيذه، مما يعزز إيجاد فرص عمل. وهذا يدل على أنه بالرغم من أن التعلم عبر الإنترنت يمكن أن يدعم النجاح، إلا أن مقدمي الخدمات التعليمية والمدرسين يحتاجون إلى فهم سياق تقديم البرنامج وتكييف محتوى البرامج وفقًا لذلك، الأمر الذي يشكل تحديًا كبيرًا في سياق الأزمة السورية.

مسائل الاعتماد

تضمنت الجلسة نقاش حول التحديات المرتبطة بالاعتراف وضمان الجودة والاعتماد في الدورات المتاحة عبر الإنترنت. وعلى الرغم من أن هذه الدورات أُعدت من قبل جامعات رائدة في جميع أنحاء العالم، إلا أنها تحتاج إلى اعتراف الحكومات الوطنية بها، الأمر الذي يتطلب شراكة مباشرة مع مؤسسات التعليم العالي على المستوى المحلي.

تتمثل مهمة جامعة Kiron المفتوحة للتعليم العالي في العمل مع مؤسسات التعليم العالي في الأردن ولبنان لمطابقة البرامج المتاحة عبر الإنترنت مع البرامج التي تقدمها المؤسسات المحلية، مما سمح بالاعتراف بجامعة Kiron المفتوحة للتعليم العالي من قبل وزارة التربية والتعليم العالي في الأردن. ومع ذلك، شددت السيدة أليسون شورش على التمييز بين الاعتراف بالتعلم والاعتماد. في حين أن الشهادات الصادرة عن جامعة Kiron المفتوحة للتعليم العالي يمكنها دعم الالتحاق بالتعليم العالي من خلال الاعتراف بالتحصيل العلمي السابق، إلا أنها قد لا تكون معتمدة حتمًا، بينما يمكن اعتماد الدورات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي محليًا.

يطرح الإنتاج المحلي لدورات المموك العديد من التحديات. وقد تسمح القوانين والمراسيم الصادرة عن وزارات التعليم العالي بأن توفر مؤسسات التعليم العالي فقط نسبة 25 % من برنامج الشهادة عبر الإنترنت، شرط أن يتم تعليم الجزء المتبقي من البرنامج بالطريقة التقليدية في الحرم الجامعي وأن يخضع الطلاب لامتحان. وبالتالي، على مؤسسات التعليم العالي المحلية أن تعمل على تطوير دورات المموك بصورة مشتركة، ويجب أن تحصل الدورات الدولية على الاعتراف



المشترك من عدّة مؤسسات محلية في مجال التعليم العالي. وبذلك، لم تطابق القوانين الحالية حتى الآن الاحتياجات الناشئة والسياقات المحلية. سلّطت د. حنان السيد علي الضوء على التحديات المرتبطة بتحويل البرامج التعليمية التقليدية الموحدة إلى برامج مختلطة. في حين أن التعلم عبر الإنترنت يعتبر ميسور التكلفة بالنسبة للطلاب، فإن استحداث وحدات للتعليم الإلكتروني وعملية التحول إلى برامج تعلّم مدمج غالباً ما تكون أكثر تكلفةً من تكلفة تقديم خدمات التعليم الفصول الدراسية، وتتطلب مشاركة أكبر من جانب المعلمين. في مصر، يتم تقديم البرامج للموافقة عليها من قبل لجنة متخصصة في المجلس الأعلى للجامعات المصرية، ثم يتم تحويلها إلى برامج تعليم مدمج وفقاً للقواعد والمبادئ التوجيهية الصادرة عن وزارة التعليم العالي المصرية.

قابلية التوسع ووضع السياسات العامة والاستدامة

أكدت د. ماي أبو مغلي على إمكانية توسيع نطاق الوحدة الخاصة بدورة التطوير المهني للمعلمين (TPD) المعتمدة. وكونه يقوم على التعاون الوثيق والشراكة مع الوزارة اللبنانية والمعنيين الرئيسيين، يهدف المشروع إلى دمج هذه الأداة التعليمية المدمجة المبتكرة في برامج موحدة لتدريب المعلمين، وإلى المضي قدماً نحو الاعتراف بهذه الوحدة واعتمادها.

في النقاش المفتوح بين الأعضاء وندوبي المؤتمر، تم توضيح النقاط التالية فيما يتعلق باستدامة الحلول الدراسية عبر الإنترنت:

- ثمة حاجة مستمرة لتزويد الطلاب المشاركين في دورات تعلم عبر الإنترنت بالتعليم والدعم داخل الحرم الجامعي. وفي هذا الصدد، يتمثل الهدف في ضمان وصول الطلاب إلى إطار من تدابير الدعم تقوم على أفضل الممارسات وتلبي احتياجاتهم وتساعدهم في الحصول على التعليم والمؤهلات المعترف بها محلياً وكذلك في سوريا.
- إن التوعية بشأن فوائد الحلول الدراسية عبر الإنترنت أمر مهم لضمان الاعتراف بتعلم الطلاب.
- يعد تعزيز التعاون بين صانعي السياسات ومؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بتطوير البرامج المدمجة والمتاحة عبر الإنترنت والاعتراف بها واعتمادها، أمراً أساسياً لنجاحها.
- وفي سياق الأزمة السورية، من المهم العمل على تطوير ما تم التوصل له وربط برامج التعليم ببرامج التنمية من أجل توفير حلول تعليمية مستدامة.





الجلسة الرابعة برنامج حوار مع الطلاب: "ماذا بعد؟ ما

هي الخطوة التالية بالنسبة لي؟"

"ماذا بعد؟ ما هي الخطوة التالية بالنسبة لي؟" نتائج الاستبيان

بدأت الجلسة الرابعة من المؤتمر بعرض توضيحي للسيدة وسام برهومة حول النتائج الرئيسية للاستبيان تحت عنوان "ماذا بعد؟ ما هي الخطوة التالية بالنسبة لي؟" التي خضع لها الطلاب السوريون المستفيدين من منحة HOPES. وشارك هؤلاء الطلاب بدورات البكالوريوس والماستر والتدريب المهني في مصر وإقليم كردستان العراق والأردن ولبنان. ويهدف الاستبيان إلى استكشاف وجهات نظر الطلاب بالنسبة لمستقبلهم وخططهم بعد التخرج، كما وطموحات الطلاب واحتياجاتهم. النتائج الرئيسية للاستبيان مفصلة أدناه.

- كما هو متوقع، فإن الغالبية العظمى من المشاركين من بين المستفيدين من منحة HOPES متحمسون للغاية لمواصلة تعليمهم حتى المستوى الأكاديمي التالي (81.2٪). 14.8٪ منهم فقط يعتزمون إيجاد وظيفة في مجال اختصاصهم، بينما أعرب 4٪ عن استعدادهم لكسب العيش في أي مجال. لم يعرب أي طالب عن رغبته في البقاء في المنزل للقيام بالواجبات المنزلية، علماً أن نسبة الردود من طالبات تبلغ 42%. ويشير هذا بوضوح إلى أن اللاجئات يجاهدن ليكنّ معيلات.
- في حين أن أولوية الطلاب العزاب هي إيجاد وظيفة، فإن الأولوية القصوى للطلاب المتزوجين هي متابعة تعليمهم.
- أشار الطلاب الذين يرغبون في متابعة دراساتهم الأكاديمية بعد التخرج إلى تفضيلهم إما لمزيد من فرص الدراسة في الخارج (53٪) أو في بلد إقامتهم الحالية (46.4٪)، مع إشارة 0.6٪ منهم فقط إلى أنهم يفكرون في العودة إلى سوريا لمتابعة تعليمهم العالي.
- أشار الطلاب إلى أن السبب الرئيسي لمغادرة بلد إقامتهم نحو الخارج هو البحث عن فرص للدراسة (91٪)، في حين أن 8٪ منهم أشاروا إلى أن سبب السفر إلى الخارج قد يكون للبحث عن فرص عمل، علماً أن غالبية الطلاب الذين يرغبون في السفر إلى الخارج كانوا من الذكور (67٪).
- فيما يتعلق بالتوظيف، 66.7٪ من الطلاب الذين أعربوا عن رغبتهم في إيجاد وظيفة في مجال اختصاصهم الأكاديمي يرغبون في القيام بذلك في بلد إقامتهم الحالية. وفي المقابل، أعربوا عن استعدادهم للسفر إلى الخارج للبحث عن فرص للدراسة.

• إدارة الجلسة: د. سيلفي

برولاتوت كونواي، نائب

رئيس قسم العلاقات الخارجية

والمؤسساتية، كامبوس

فرانس، باريس

• تشاركها السيدة رانيا

الطو، المسؤولة التربوية،

مشروع HOPES، لبنان

• السيدة وسام برهومة،

منسقة وحدة إدارة المشروع

(PMU)، مشروع HOPES،

الأردن

عرض نتائج استبيان "ماذا بعد؟ / ما

هي الخطوة التالية بالنسبة لي"

من وجهة نظر طلاب HOPES

حلقة نقاش مع طلاب سوريين

وأردنيين:

• الأنايسة آية الشمعة،

ماجستير في علم النفس

العيادي، جامعة عمان الأهلية

• السيد عمر أبو عايشة،

ماجستير في المحاسبة في

جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء



- إن أكبر نسبة من الطلاب الذين أبدوا استعدادهم للبحث عن أي وظيفة حتى لو لم تتطابق مع اختصاصهم الأكاديمي هم طلاب البكالوريوس (56%)، يليهم طلاب الماجستير (33%). هذا يشير إلى أنه بعد التخرج، إن الطلاب الذين يحملون شهادات دراسات عليا هم أقل استعدادًا لإيجاد وظيفة لا تتناسب مع مؤهلاتهم.
- أفاد 77.8% من المشاركين بأنهم يفضلون إيجاد أي وظيفة في بلد إقامتهم الحالية.

وعندما سئل الطلاب عن التدابير الأكثر فائدة لجعل دراساتهم تتناسب مع مستقبلهم بعد التخرج، وفي ضوء القيود الحالية لسوق العمل وقلة فرص العمل، اقترح الطلاب الحلول التالية:

- متابعة دراساتهم بدوام كامل (34%)
- التدريب على اللغة الإنجليزية (25%)
- الالتحاق بدورات إضافية لتحديث معارفهم في مجال اختصاصهم أثناء العمل في مجال مختلف (15%)
- توفير التدريب في مجال اختصاصهم (13%)
- توفير التدريب على المهارات المتخصصة التي تركز على احتياجات سوق العمل (10%)

أشار معظم حاملي شهادة الماجستير إلى تفضيلهم لمتابعة الدراسة بدوام كامل (37%) أو الالتحاق بدورات إضافية لتحديث معارفهم (29%) بينما أشار طلاب البكالوريوس إلى تفضيلهم للقيام بتدريب على المهارات بناءً على احتياجات سوق العمل (32%) أو لمتابعة الدراسة بدوام كامل (29%). وأعرب كل من الطلاب المتزوجين والعزاب عن حاجتهم إلى التدريب على اللغة الإنجليزية وإلى متابعة تعليمهم، حيث قام الطلاب المتزوجون بتصنيف الفئتين بالتساوي، في حين أشار الطلاب العزاب إلى الدراسة بدوام كامل كأولوية قصوى.

حلقة النقاش

تبع العرض التوضيحي حلقة نقاش للطلاب الأردنيين والطلاب السوريين المقيمين في الأردن الذين تشاركوا وجهات نظر المشاركين في الاستبيان. يشعر كل من الطلاب السوريين والطلاب الشباب في المجتمع المضيف بالقلق بشأن مستقبلهم بعد التخرج وبشأن الافتقار إلى فرص العمل التي تتناسب مع تطلعاتهم. ردًا على سؤال "ماذا بعد؟ ما هي الخطوة التالية بالنسبة لي؟"، أشار

• الأئمة أرزاق يوسف محمد

أبو عيد، ماجستير في
الأنتروبولوجيا في جامعة
اليرموك، إربد

• السيد أرين منصور،

ماجستير في المناهج
والتدريس في جامعة آل
البيت، المفرق

• الأئمة نداء خزعلي،

ماجستير في الأنتروبولوجيا
في جامعة اليرموك، إربد

• السيد محمد عز الدين،

ماجستير إدارة أعمال في
جامعة البترا، عمان

• السيد عبدالله محمود

غانم، بكالوريوس في الإعلام
والتكنولوجيا في جامعة جدارا،
إربد

الطلاب السوريون إلى أربعة اتجاهات رئيسية: إيجاد فرص عمل في بلد إقامتهم أو في الخارج، ومتابعة دراسات إضافية في مجال التعليم العالي، الاستثمار في أعمال تجارية صغيرة، والعودة إلى سوريا - خيار من مستحيل تحقيقه في الوقت الحالي لأسباب سياسية وأمنية.

كما أبرز الطلاب نقص التدريب أو فرص العمل في مجال اختصاصهم والتناقض بين مجالات الدراسة المختارة وواقع سوق العمل. وأكدوا على الضغوط الاجتماعية التي تفرضها عليهم أسرهم وأساتذتهم عند اختيار تخصص لا يرتبط ارتباطًا مباشرًا باحتياجات سوق العمل في البلد الذي يعيشون فيه. بالتالي، اقترحوا أن برامج التعليم العالي يجب أن تكون أكثر استجابة لاحتياجات سوق العمل.

كما أبرز الطلاب الحاجة إلى الدعم من خلال المنح الدراسية الممولة ولكنهم أوصوا أيضًا بتمويل مشاريع صغيرة وفرص عمل. وشددوا على ضرورة الأخذ في الاعتبار في إطار وضع البرامج، دمج الطلاب السوريين وأقرانهم في المجتمعات المضيفة.

وفي النصف الثاني من حلقة النقاش، تبادل الطلاب خبراتهم، مركزين على الأثر الإيجابي الذي أحدثته فرصة الوصول إلى لتعليم العالي في حياتهم، وعلى أهمية العمل التطوعي الذي كان شرطًا لحاملي منحة HOPES لمساعدتهم في فهم السياق الذي يعيشون فيه بشكل أوضح، وتوسيع آفاقهم وتمكينهم من المساهمة في مجتمعهم. فالعمل التطوعي ساعدهم على التطور كمواطنين، ليصبحوا أكثر انخراطًا في مجتمعهم وفي إيجاد دعم الأقران. كما زاد من حافزهم على تطوير الذات والعلم، وسمح لهم باكتساب المعرفة والمهارات التي لم يتمكنوا من اكتسابها فقط من دراساتهم داخل الحرم الجامعي، وساعدهم على تعزيز إيجاد فرص العمل.

وعند سؤالهم عن المهارات التي يحتاجون إليها للمشاركة في سوق العمل، سلط الطلاب الضوء على أهمية دورات تعليم اللغة الإنجليزية وورش العمل العملية والتدريبية ومهارات الاتصال ومهارات جمع البيانات وتحليلها. كما أكدوا على ضرورة دعم برامج البحث العلمي لطلاب الماجستير، الأمر الذي سيساعدهم على اكتساب خبرة عملية في مجال اختصاصهم.



معرض فني تشاركي على طول المسار نحو

المستقبل: مشاريع مبتكرة ضمن إطار منحة HOPES

تضمّن اليوم الأوّل من المؤتمر معرض إقليمي حول 32 مشروع ومبادرة قامت بتنفيذها مؤسسات ومنظمات تعليمية محلية بتمويل من برنامج منحة HOPES. وسمحت الجلسة التشاركية هذه للمشاركين بعرض مبادراتهم وتبادل المعارف والخبرات في جو غير رسمي.

اليوم الثاني: الأربعاء 10 نيسان 2019

الجلسة الخامسة التعليم العالي والأزمة السورية:

مناقشات ضمن مجموعات عمل

المجموعة الأولى "التماسك الاجتماعي" / الإندماج،

التخفيف من التوتر ومناقشة وضع المجتمعات المضيفة

فرضت الأزمة السورية المستمرة كما وتدفقات اللاجئين عبئاً ثقيلاً على الدول المضيفة وبالأخص المجتمعات المضيفة، والتي تعاني معظمها من اقتصاد متعثر وبطالة متنامية. وقد أدّى ذلك إلى زيادة التوتر بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة وسط الشعور السائد بفقدان الأمل. خلال هذه الجلسة، تم مناقشة السياقات في الدول المضيفة وتبسيط الضوء على سبل التخفيف من حدة التوتر بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة كما وتحديد المقاربات المؤدية إلى التقارب والرامية إلى التخفيف من حدة النزاعات وتعزيز الإدماج.

عند وصفهم للسياق، سلّط المتحاورون على المسائل الرئيسية التالية:

- بالرغم من الجهود الكثيرة المبدولة لإدماج اللاجئين من سوريا، فقد أدى عدم وجود خطط واستراتيجيات إدماج شاملة وكذلك وجود ثغرات وقيود على الأطر القانونية إلى وجود العديد من السوريين في سن الجامعة في حالة غموض والخوف من المجهول.
- إن المجتمعات المضيفة متناقضة بشدة ومنقسمة فيما يتعلق بالأزمة السورية وتدفق اللاجئين، وتنتشر فيها المشاعر المعادية للاجئين والضغط والخطابات السلبية.



- من المهم اعتبار السوريين في سن الجامعة ومعاملتهم كلاجئين وليس كطلاب أجانب. فقد تعرضوا للصدمة النفسية والإجهاد ويواجهون التمييز ويشعرون بالعزلة في المجتمع.
- من الصعب للغاية تحقيق التماسك الاجتماعي في البيئة والسياسات الحالية، لا سيما في لبنان وإقليم كردستان العراق والأردن، بسبب المشاكل الهيكلية الداخلية التي سبقت الأزمة والالتزامات الاجتماعية الاقتصادية والديناميات الاجتماعية والسياسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاختلافات في الآراء ووجهات النظر السياسية تعارض التماسك الاجتماعي.
- وقد أظهرت الأبحاث والاستبيانات أن لكل من الطلاب السوريين والطلاب في المجتمع المضيف مخاوف اجتماعية واقتصادية متشابهة وأهم يشعرون بخيبة أمل إزاء آفاقهم، مما يعوق قدرتهم على التخطيط للمستقبل، خاصة مع زيادة معدلات بطالة الشباب.
- وفي حين كان مجال التعليم العالي في الماضي موجهاً نحو التعليم والبحث، إلا أنه معني أكثر في أيامنا هذه بضمان وفائه بمسؤوليته المدنية وبأن يكون له تأثير اجتماعي أكبر. وثمة حاجة للبحث على أساس خبرات تعلم الطلاب من أجل فهم أفضل للعلاقة بين معالجة التحديات والمشاكل المجتمعية من ناحية والنماذج التعليمية والنهج التربوية من ناحية أخرى.

ذكر السيد متين كورباتير أن الهدف من مشروع "أول يوم لي في الحرم الجامعي" هو خلق بيئة تقوم بتعزيز دمج طلاب التعليم العالي من اللاجئين السوريين في مجتمعهم المضيف وتعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين النجاح الأكاديمي للطلاب من خلال أنشطة الدعم التكميلية. يتألف المشروع من عنصرين، أولهما هو برنامج توجيهي يتكون من مقدمة لمؤسسات التعليم العالي المضيفة للطلاب، وجولات داخل الحرم الجامعي، ومؤتمرات توجيهية وجولات في المدينة، وتوفير بطاقات دخول إلى المتاحف وجولات في المكتبات، مصممة لمساعدة الطلاب الجدد على التكيف في المدينة المضيفة ومؤسسة التعليم العالي. أما المكون الثاني من المشروع فيتعلق بتوفير أنشطة التوجيه التي يتم من خلالها "بناء الصداقات" بين الطلاب السوريين والطلاب الأتراك لتوفير الدعم الأكاديمي والاجتماعي ومساعدة الطلاب السوريين اللاجئين على تحسين مهاراتهم في اللغة التركية. كما تساعد أنشطة التوجيه هذه على زيادة إحساس الطلاب بالانتماء إلى مؤسسة التعليم العالي المضيفة والتزامهم بمسارهم.

وتضمن المشروع أيضاً "سرد القصص الترادفية" بين الطلاب السوريين والأتراك، مما مكّنهم من تطوير قصص مشتركة وسردها باللغتين العربية والتركية. وهذا يزيد

- **إدارة الجلسة: السيدة مارين كروجر، مسؤولة التعليم العالي، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، كوبنهاغن**
- **السيد متين كورباتير، رئيس مركز البحوث حول اللجوء والهجرة (IGAM)، ومنسق مشروع "أول يوم لي في الحرم الجامعي هو أفضل يوم في جامعتي: مشروع تجريبي شامل حول التماسك الاجتماعي ودعم النجاح الأكاديمي للاجئين السوريين" الممول ضمن إطار منحة HOPES**
- **السيدة زينب توتشي شيفتشيباتشي كوتش، مديرة مصنع الشباب، جامعة عبدالله غول، ومنسقة مشروع "طريق الأمل" الممول ضمن إطار منحة HOPES**
- **السيد سليم معوض، مستشار مستقل ومتخصص في تحوّل النزاعات والتعاطي مع الماضي**
- **المقرر: السيدة هاندي غوردغ أوزونر، مديرة مشروع HOPES في تركيا**

من الثقة بالنفس عند الطلاب ويقلل من التحيز ويعزز شبكة العلاقات الاجتماعية بين الطلاب من خلال زيادة الانفتاح على الثقافات الأخرى واحترام اللغتين. ويسعى المشروع إلى وضع معيار للاندماج وبناء الجسور وتواصل الأشخاص، ويهدف أيضًا إلى جمع بيانات قيّمة حول التحديات التي تعيق دمج الطلاب اللاجئين والطلاب الأتراك. يسلط المشروع الضوء على أهمية تذكر أن اللاجئين يجربون على مغادرة بلادهم الأصل والتكيف مع الظروف الجديدة. لذلك فإن إنشاء بيئة صديقة أمر مهم لنجاحهم الأكاديمي - منظور نفسي يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند وضع المشاريع الأكاديمية.

خلال العرض الذي قدمته عن مشروع "طريق الأمل"، أوضحت السيدة زينب توتشي شيفتشيبتشي كوتش أن الهدف منه هو تسهيل الوصول إلى فرص التعليم العالي للمهاجرين والشباب المهتمين، ودعم هذا الانتقال من خلال تعزيز كفاءاتهم الشخصية والمهنية. ويسعى المشروع إلى التغلب على الأفكار المسبقة للمجتمعات السورية والتركية عن بعضها البعض، ودعم اندماجها الاجتماعي بهدف تعزيز قدرة المؤسسات التعليمية على استيعاب المهاجرين بشكل أكثر فعالية على المدى الطويل. ويشمل المشروع توفير تحليل الاحتياجات، وحلقات عمل تدريبية حول "التعلم التجريبي"، وجلسات دعم الأقران وأنشطة التواصل التي أجريت مع الطلاب السوريين لمساعدتهم على تطوير كفاءاتهم الأساسية، والاندماج في المجتمعات المضيفة لهم، وتعزيز إيجاد فرص العمل.

وجد استبيان أولي للمشاركين الشباب أن الطلاب السوريين ليسوا على علم بفرص الدراسة المتاحة لهم، وبالتالي يحتاجون إلى التدريب الأكاديمي والتوجيه المهني. بالإضافة، يجب أن يكونوا مستعدين لوظائف الغد بدلًا من اليوم. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في تلبية هذه الاحتياجات في التغلب على القوالب النمطية للطلاب اللاجئين عن طريق زيادة الفهم بين الثقافات في المدارس وفي أوساط المعلمين وأقرانهم، ودعم دمج الطلاب السوريين في المجتمع التركي.

قدم السيد سليم معوض التوصيات التالية لدعم دمج اللاجئين في المجتمعات المضيفة:

- الحاجة إلى تحديد إطار التماسك الاجتماعي ودور التعليم العالي في سياق الأزمة السورية. فالتماسك الاجتماعي هو قضية شاملة تحتاج إلى مزيد من الأبحاث الطولية، لا سيما فيما يتعلق بتأثير التعليم العالي.



- الحاجة إلى إزالة الغموض عن مفهوم التماسك الاجتماعي لأنه يخيف الناس والمجتمعات والمنظمات. يمكن أن يؤدي توصيل معنى التماسك الاجتماعي بطريقة واضحة وشفافة إلى تقليل سوء التفاهم والتوتر الذي تعاني منه المجتمعات المضيفة.
- ينبغي الشروع في حوار مفتوح وصادق بين المجتمعات المضيفة واللاجئين بشأن التماسك الاجتماعي وخدمات التعليم العالي المقدمة. يفترض بعض الناس أن الحوار سيحدث بشكل طبيعي، ولكن هناك فرق بين الحوار والتقارب.
- ينبغي تيسير الحوار من قبل إختصاصيين بدلاً من المنظمات غير الحكومية أو مقدمي الخدمات أنفسهم. حتى ولو كانت نواياهم حسنة، إلا أن مقدمي خدمات التعليم العالي يفتقرون إلى المعرفة والمهارات اللازمة لبدء الحوار حول التماسك الاجتماعي الذي ينبغي أن يشمل اللاجئين وأعضاء المجتمع المضيف. يجب أن يكون الحوار منظماً لتمكين المشاركين من التعبير عن احتياجاتهم وتحديات بعضهم البعض وجهاً لوجه. وثمة حاجة إلى مقاربات دقيقة متعددة التخصصات لبناء الثقة من خلال مبادرات "تصاعدية".
- ينبغي ألد يقتصر هدف توفير التعليم العالي للاجئين على تعزيز إيجاد فرص عمل، بل أن يحوّل ضعفهم إلى قدرة على التكيف من خلال اكتساب المهارات إما بشكل غير رسمي أو من خلال التعليم الأكاديمي الرسمي.
- هناك ضرورة لاعتماد مقاربة نفسية اجتماعية تكون أكثر دقة وفاعلية لإستجابة مؤسسات التعليم العالي للاجئين، والتي تشمل التعامل المباشر مع الأحكام المسبقة والقوالب النمطية وكره الأجانب التي تؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي.
- تعزيز العمل على المناصرة للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التعليم العالي والجهات المانحة الدولية وشركائها الوطنيين من أجل الدعوة إلى النقاش حول مسؤوليات كل من الحكومات المحلية والمجتمع الدولي في توفير فرص الوصول إلى التعليم العالي للاجئين مما سيعزز مهاراتهم وإيجاد فرص عمل في المنطقة وأوروبا.
- ضرورة "التفكير خارج الصندوق" أو التفكير على غير العادة بطريقة إبداعية فيما يتعلق بجودة فرص التعليم العالي المتوفرة.
- الحاجة إلى العمل على السياسات العامة لدعم دور التعليم العالي في التعامل مع الماضي. ومن الأمور الجوهرية هنا هو النظر في الهدف المتمثل في توفير





التعليم العالي في سياق الأزمة السورية، وما إذا كان هذا هو مساعدة الناس على الهروب من سوريا على المدى الطويل أو العودة في النهاية إلى وطنهم.

- الحاجة والمسؤولية لتحقيق التوازن بين توفير الخدمات للاجئين والمجتمعات المضيفة من أجل الحد من التوتر بين المجموعتين. يتحمل المجتمع الدولي من خلال شركائه المحليين مسؤولية كبيرة في إدارة توقعات اللاجئين. ومن خلال الحد من التوقعات، يمكن أيضًا تخفيف الضغط والتوتر الاجتماعي. ويجب أن يتم ذلك بالشراكة مع اللاجئين والمجتمع المحلي.

- إن التواصل الصادق والشفافية حول أهداف المشروع والسياق على نطاق أوسع هو مفتاح نجاح أي عمل أو مشروع. وبشكل عام، هناك شعور سائد بأن مساعدة اللاجئين من أي جنسية كانوا هو نوع من التدخل التبشيري، وهو أمر غير مفيد. ويتحمل اللاجئون مسؤوليات تجاه مجتمعاتهم المضيفة كما ولهم حقوق، خاصة عندما يستمر النزاع الذي هربوا منه لأكثر من 7 سنوات. ومع ذلك، فإن اللاجئين غالباً ما يخلطون بين الحقوق والمسؤوليات لأنهم بئسین ومصدومين.

المجموعة الثانية فرص العمل وموضوع الوصول إلى سوق العمل للاجئين والحاجة إلى إيجاد حلول مبتكرة وواقعية

ركزت المجموعة الثانية على مسألة فرص العمل المتوفرة للطلاب المستفيدين من المنح الدراسية ومستقبلهم المهني. شارك عدد من مقدمي المنح الدراسية آراءهم بأن تقديم المنح يبدو فقط منطقيًا إذا أتاحت للمستفيدين الفرصة لتطبيق ما اكتسبوه خلال دراستهم في سوق العمل. وتعتبر هذه المسألة معضلة نظراً للوضع الاقتصادي السائد وارتفاع معدلات البطالة كما وأطر أسواق العمل في الدول المضيفة في المنطقة.

وأشارت السيدة أماندا كيليهير إلى أن النهج الذي تعتمد عليه لومينوس للتعليم في الأردن ينطوي على تكييف الدورات التي تقدمها للاستجابة إلى احتياجات سوق العمل. ويستتبع ذلك وضع آلية للتشاور المستمر مع جميع المعنيين، بما في ذلك أصحاب العمل. وفي الآونة الأخيرة، شهدت لومينوس الطلب من مانحين وطنيين ودوليين يمولون الطلاب اللاجئين من سوريا بشكل رئيسي على ضمان فرص عمل للطلاب. ومن خلال مجموعة من التدابير، استطاعت لومينوس أن تلبّي هذا الطلب وحققت معدّل توظيف يفوق نسبة 80% في بعض البرامج. إلا أن هذا الأمر يحدّ من الاختصاصات التي يمكن تقديمها للطلاب ويرفع التوقعات بشأن النتائج الوظيفية.

• إدارة الجلسة: د. ضياء

الدين أبو طير، مدير برنامج

EDU-SYRIA، الجامعة

الألمانية الأردنية، عمان

• السيدة أماندا كيليهير، مديرة

قسم التعليم الدولي،

لومينوس للتعليم، منسقة

مشروع "تدريب ومحاكاة عبر

الإنترنت حول كيفية التعاطي

مع الزبائن وأمانة الصندوق مع

إعطاء شهادة باللغة العربية

والإنجليزية" الممول ضمن

إطار منحة HOPES

• السيد أحمد البدارين،

منظمة العمل الدولية (ILO)،

منسق المشروع في الأردن

في الأردن (NOB) "الوظائف

اللائقة للسوريين والأردنيين

في قطاع التصنيع"

• المقرر: د. فرانثيسكا

رويسي، باحثة ومنسقة

"الدبلوم المهني في دراسات

اللاجئين والهجرة القسرية"،

مركز الدراسات الاستراتيجية

(CSS)، الجامعة الأردنية، عمان

يقوم فريق الدعم بتسهيل إيجاد فرص عمل بشكل رئيسي، الأمر الذي يساعد صاحب العمل والموظف على تخطي المرحلة الأولى الصعبة من مراحل التوظيف. وقد بيّنت التجربة أن المهارات الشخصية ذات أهمية حيوية لطالب العمل. وتعمل لومينوس عن كثب مع أصحاب العمل، مثلًا من خلال القيام بزيارات منتظمة في الموقع ومعارض فرص عمل وتدريبات ولقاءات أخرى بين الطلاب وأصحاب العمل المحتملين.

وعلى الرغم من عدم وجود بيانات موثوقة حاليًا عن نتائج فرص العمل، سيتم استحداث أداة جديدة (كجزء من نظام إدارة الطلاب) تسمح بمتابعة الطلاب المشاركين خلال فترة سنة بعد التخرّج. كما سيساعد استحداث حاضنات الأعمال في مساعدة الطلاب على إيجاد فرص عمل على النحو الأمثل.

وأفاد السيد أحمد البدارين بأن منظمة العمل الدولية (ILO) قد نفذت منذ العام 2013 استراتيجية مخصصة في الأردن للاستجابة للأزمة السورية. وتشمل الاستراتيجية المذكورة توفير الدعم لبناء القدرات وتقديم التوجيه والمشورة. ولهذا الهدف، تم إنشاء 13 مركز في جميع أنحاء البلاد. ومن بين العناصر المهمة الأخرى في إطار الدعم المقدم:

- التدريب على تنظيم المشاريع (بما في ذلك تقديم التمويل الأولي)
- تسهيل الحصول على تراخيص عمل. منذ العام 2016، تم إصدار 140,000 ترخيص عمل، 66% منها عبر خطة دعم منظمة العمل الدولية
- العمل المعني بالشركات، مثلًا من خلال تقديم برنامج تدريب أثناء العمل
- كسب التأييد على صعيد السياسات العامة
- تعزيز قدرات أصحاب المصلحة الآخرين (الوزارات، غرف التجارة، المنظمات غير الحكومية، إلخ...) للاستجابة للأزمة

علمًا أن تراخيص العمل الـ 140,000 أصدرت لوظائف دون مستوى التعليم العالي في مهن لا تتطلب مهارات عالية. لا يمكن توقع المزيد من بلد مضيف يعاني من معدلات بطالة عالية للغاية في أوساط الشباب.

أشارت المؤسسة التركية Ingev، وهي أحد المستفيدين من منحة HOPES للمشاريع الصغيرة، إلى إنشاء مركز للخدمات الاستشارية في مجال الأعمال في تركيا سهّل إنشاء 52 شركة سورية خلال فترة زمنية قصيرة.

حلقة النقاش

وفي حلقة النقاش التي تلت، أبدت الملاحظات التالية:



• إن الواقعية والبراغماتية عنصران ضروريان عند السعي إلى مواءمة توفير المنح الدراسية مع احتياجات سوق العمل. ولا بد من الأخذ في الاعتبار القدرة المحدودة لأسواق العمل على استيعاب المزيد من العمال في معظم الدول المضيفة. تعتبر لبنان والأردن من الاقتصادات الضعيفة بصورة مزمنة ويعاني البلدان من مشاكل عديدة منذ عقود. فهما يعتمدان على المساعدات الأجنبية ويقفان على حافة الانهيار الاقتصادي.

• فيما يتعلق بمجال ريادة الأعمال كخيار وظيفي للاجئين، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان اللاجئ يحتاج إلى شهادة بكالوريوس أو ماجستير في إدارة الأعمال من أجل إدارة شركة صغيرة - سؤال مرتبط بإدارة التوقعات. وتطرح أيضًا مسألة ما إذا كان من الأفضل الاستثمار في التمويل الأولي لإنشاء شركة بدلاً من تقديم منح دراسية للحصول على شهادات التي قد تكلف عشرات الآلاف من الدولارات والتي لن تؤدي إلى توظيف على الأرجح.

• في إقليم كردستان العراق، أصبحت برامج التدريب المهني العليا التي تتراوح مدتها من سنة إلى سنتين أكثر شيوعًا. ولتعزيز جاذبيتها، ينبغي إنشاء حاضنات أعمال إضافية في الجامعات (مع توفير التمويل الأولي للشركات الناشئة). سيؤدي هذا بالتأكيد إلى تحسين معدل إيجاد فرص عمل في أوساط السكان المحليين واللاجئين على حد سواء، وقد تخلق المؤسسات الصغيرة التي تم إنشاؤها فرص عمل إضافية للعمال ذوي المهارات المتدنية أو غير المدربين.

• ينبغي إيلاء الاعتبار لصلاحيه سبل العيش الرقمية في المنطقة. غالبًا ما يستلزم ذلك تحويلات إلكترونية للأموال تتطلب بدورها وجود حساب مصرفي أو بطاقة ائتمان، الأمر الذي يشكل مشكلة للاجئين، خاصة وأن بعض القطاعات الجديدة في العالم الرقمي والافتراضي ليست في الوقت الحالي حقيقة واقعة في الشرق الأوسط. على سبيل المثال، في الوقت الحالي، إن الخدمات المصرفية الرقمية ليست خيارًا. بالإضافة، لا ينبغي أن ننسى أن العديد من السكان المحليين وخاصة اللاجئين السوريين لا يعتبرون أنفسهم مواطنين في عالم العولمة، وهي فكرة غريبة تمامًا عليهم. لذلك، لا يمكن للمرء أن يتوقع واقعياً أن يتمكنوا من الاستفادة من المزايا التي يوفرها القرن الحادي والعشرين.

• بما أن مشكلة الهجرة أصبحت قضية عالمية، ثمة مسؤولية لمشاركة اللاجئين على مستوى العالم. يعد "الميثاق العالمي بشأن اللاجئين" (GCR) خطوة أولى في هذا الاتجاه، ويجب سنه ووضع في الاعتبار بشكل أكبر⁷.



⁷ <https://www.unhcr.org/en-ie/the-global-compact-on-refugees.html>

- إن توفير فرص الدراسة والاستشارات المهنية له بعد أخلاقي: توفير التدريب أو التعليم من دون تقديم معلومات واضحة حول فرص العمل التي سيؤدي إليها ليس أخلاقياً.
- يجب أن يوفر الإرشاد والتوجيه المهني الإلمام بظروف سوق العمل. فالفشل في طلبات العمل هو القاعدة وليس الاستثناء. غالبًا ما يتعين على الأشخاص بدء حياتهم المهنية في وظائف تتطلب مهارات منخفضة، والعمل بجد للترقية والارتقاء في السلم الوظيفي. كما يجب تطوير فهم بأنه لا يوجد حل بسيط لهذه المشكلة وأن الباحثين عن عمل سيعانون حتمًا من خيبات أمل.

نقاش مفتوح

خلال النقاش، أُبدت الملاحظات التالية:

- من الضروري تغيير عقلية جميع أصحاب المصلحة (بما في ذلك المستفيدين الحاليين والمحتملين والجهات المانحة والوزارات والمنظمات غير الحكومية) لضمان اتباع نهج واقعي نحو توفير التعليم العالي ومدى ارتباط هذا الأخير بوظائف الخريجين.
- ثمة حاجة إلى توفير تدريب أكثر تركيزًا على ريادة الأعمال ومصمم تبعًا لذلك، وينبغي أن يشمل توفير التمويل الأولي لدعم تحقيق الأفكار الواعدة. بدون هذا الدعم، سيبقى التدريب نظريًا ولن يكون له أي تأثير.
- ثمة حاجة لمزيد من البحث حول الفرص المتاحة في الاقتصادات الناشئة لتنظيم المشاريع وريادة الأعمال من أجل معالجة الثغرات الموجودة.
- نظرًا لأن الفرص المتاحة في أسواق العمل المحلية في الدول المضيفة في المنطقة كانت وستظل محدودة، وحيث تم إغلاق الأبواب أمام العالم الغربي، يتعين النظر في إمكانية الهجرة فيما بين بلدان الجنوب لتوفير فرص العمل.
- يجب أن يولي تطوير آليات التمويل المستقبلية المزيد من الاهتمام للحقائق المتغيرة في كثير من الأحيان في المنطقة. وتعتبر المقاربات المرنة والمتكاملة ضرورية، مع التركيز بشكل أكبر على قابلية التوظيف.
- إن التنسيق الوثيق بين صانعي السياسات العامة - بما في ذلك الوزارات وممثلي الصناعات والجهات المانحة ومؤسسات التعليم العالي أمر ضروري.
- لمعالجة العلاقة الضعيفة للغاية عادة بين مجال التعليم العالي وسوق العمل، يجب توفير تحليل مستمر لهذه العلاقة، بالإضافة إلى توجيه مهني أفضل للطلاب.
- يتعين التركيز بشكل أكبر على توفير التدريب الموجه نحو العمل وعلى المدى القصير، بدلًا من التركيز على برامج كاملة طويلة الأجل.





- ثمة حاجة إلى اتباع نهج كلي لتوفير المهارات الفنية والشخصية اللازمة لسوق العمل.
- ينبغي إدماج حزم التعليم العالي والتوجيه المهني. كما يجب أن يكون التوجيه الوظيفي متسقًا مع توفير برنامج التعليم العالي لضمان استعداد الطلاب للانتقال إلى سوق العمل من خلال برامج إعادة التأهيل.
- ثمة حاجة إلى زيادة التركيز على قطاعات الطلب والاحتياجات ما بعد النزاع.
- إن التوجه القوي والمتسق نحو فرص سوق العمل أمر ضروري.
- يجب الحفاظ على ثقافة العمل الحر واستحداث الأعمال من خلال التدريب على مهارات تنظيم المشاريع وزيادة الأعمال.
- يجب إجراء الأبحاث حول مجالات النمو واحتياجات سوق العمل من المهارات، مع مراعاة العرض والطلب على المهارات في المدى القصير.
- اتباع نهج متكاملة في التعليم والتدريب مدى الحياة.
- ينبغي تعزيز المهارات القابلة للتحويل للاجئين، خاصة في حالة الإقامة لفترات طويلة أو العودة إلى الوطن أو إعادة التوطين في دول أخرى.
- ثمة حاجة إلى التعاون الدولي مع الاقتصادات الناشئة في الدول النامية وإلى اتباع نهج عالمية لمعالجة الأزمة السورية.

المجموعة الثالثة الاحتياجات اللغوية للطلاب اللاجئين من

سوريا في مجال التعليم العالي

شدّدت معظم التوصيات المنبثقة عن الاجتماعات والمؤتمرات المحلية والإقليمية وعن الاستبيانات والأبحاث على ضرورة إتاحة دورات تعليم لغات أجنبية عالية المستوى للطلاب السوريين. فالافتقار إلى المهارات اللغوية المناسبة، خاصة في لغة التعليم في إطار التعليم العالي، يشكل أحد العوائق الرئيسية التي تؤثر سلبياً على التحاق اللاجئين السوريين بالتعليم العالي في الدول المضيفة وإكمال دراساتهم بنجاح.

هدفت المجموعة الثالثة إلى النظر في المتطلبات اللغوية المحددة في نظم التعليم العالي والتعليم الإضافي في الدول المضيفة، إلى جانب التحديات المرتبطة باستيفائها. كما أنها مكنت النظر في مقاربات ونهج جديدة لتوفير برامج لغوية وفرص لتعزيز قدرات مؤسسات التعليم العالي.

• إدارة الجلسة: السيد هاري

هاينز، المجلس الثقافي

البريطاني، المدير الإقليمي

لبرنامج اللغة الإنجليزية

(HEEAP) ضمن مشروع

HOPES، مصر

• السيد غوردن سليفن،

مستشار في المجلس

الثقافي البريطاني حول

النتائج الرئيسية والتوصيات

المقترحة خلال جلسات حوار

على المستوى المحلي تحت

عنوان "الاحتياجات اللغوية

للطلاب السوريين في مجال

التعليم العالي" التي قام

بتنظيمها مشروع HOPES



اللغة لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتأقلم

في مقدمته، سلط السيد هاري هاينز الضوء على نتائج البحث الذي أجراه المجلس الثقافي البريطاني من خلال مبادرة "اللغة لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 8". وقد حدد البحث المذكور السبل التي من خلالها تقوم اللغة ببناء القدرة على التكيف وتعزيز التماسك الاجتماعي في المجتمعات المضيفة. ومن هذا المنظور، تزود اللغة الأفراد بالمهارات التي يحتاجون إليها للتغلب على التحديات التي يواجهونها في الدول المضيفة.

وقام السيد غوردن سليفن بعرض نتائج المجموعة الثانية من جلسات الحوار المنظمة ضمن مشروع HOPES على المستوى المحلي مع أصحاب المصلحة والمعنيين تحت عنوان "الإحتياجات اللغوية للطلاب السوريين في مجال التعليم العالي _ اللغة لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات"، المنعقدة في مصر وإقليم كردستان العراق والأردن ولبنان وتركيا، بين شهر تشرين الثاني 2018 وآذار 2019. دعمت الاجتماعات المحلية الخمسة مشاركة الطلاب السوريين في مناقشات حول التحديات المرتبطة بتقديم برنامج تعليم لغات أجنبية في مؤسسات التعليم العالي. كما اشتملت على النظر في نهج، ومقاربات من شأنها مساعدة الطلاب اللاجئين والمؤسسات على التغلب على حواجز اللغة على الصعيد الوطني. ونشأت عن جلسات الحوار مع أصحاب المصلحة التوصيات والملاحظات التالية:

- ثمة حاجة إلى تنظيم حملات التوعية والتواصل بشأن أهمية الكفاءة اللغوية ومهارات المعلوماتية للوصول إلى التعليم العالي.
- يفتقر الطلاب إلى الفهم الكافي لما يلتحقون به ولما يمكن أن يتوقعوه من دورة أو حلقة تدريبية معنية. ولذلك من المهم إعطاء التوضيحات بشأن مستوى اللغة الإنجليزية المطلوب من الطلاب المحتملين من أجل إكمال الدراسة في مجال التعليم العالي بنجاح، إلى جانب إدارة توقعات الطلاب بشأن الدورة التي يلتحقون بها والفترة اللازمة لبلوغ المستوى اللغوي المطلوب لدخول الجامعة.
- ثمة حاجة إلى التدريب والتوجيه وتقديم المعلومات قبل بدء دورات اللغة التي تتطلب تعلّم مختلط عبر الإنترنت.
- ثمة حاجة إلى توفير مسار من الدورات، من مستوى المبتدئين حتى التحضير لنظام اختبار اللغة الإنجليزية الدولي (آيلتس)، مع تحديد نتائج تعلّم لكل مستوى، بما في ذلك معايير التقدّم.

- **د. لينا شويري، أستاذة**
والوكيلة المشاركة للشؤون
الأكاديمية في الجامعة
الأميركية في بيروت
- **السيدة غولستان كوش،**
منسقة مشاريع التعليم في
مؤسسة Yuva، إسطنبول؛
ومنسقة مشروع "تحسين
وصول الطلاب في سن ما
بعد الثانوي إلى التعليم
العالي في تركيا" الممول
ضمن إطار منحة HOPES
- **المقرر: د. فيروز أبو**
سوالم، مديرة القسم
الدولي في جامعة عمان
الأهلية، ومديرة مشروع
"البرنامج التحضيري للاجئين
السوريين والشباب الأردنيين
من الفئات الضعيفة" المنفذ
ضمن إطار منحة HOPES

- ثمة حاجة إلى "اتفاقية تعلّم" بين المؤسسة والطالب، تحدد بموجبها مسؤوليات والتزامات كل طرف قبل بداية الدورة، ما سيشجع الطلاب على تحمل مسؤولية تعلمهم.
- من ناحية آليات التنفيذ للدورات، ينبغي توفير المزيد من المرونة بشأن مواقع تقديم الدورات والجدول الزمني، من أجل ضمان حضور أقصى عدد من الطلاب. إضافة إلى ذلك، ينبغي توفير مبلغ مادي لتغطية تكاليف النقل للطلاب.
- ثمة حاجة لتدريب المعلمين حول المهارات اللغوية الاتصالية العامة والتعلم التفاعلي واحتياجات الطلاب السوريين الخاصة.
- يجب أن تتضمن الدورة التعلم التفاعلي في الصف، بما في ذلك نشاطات يقودها الطلاب.
- إستكشاف إمكانية توفير مؤهلات معترف بها دولياً في اللغة الإنجليزية للطلاب الذين يظهرون القدرة على النجاح والالتزام.
- ينبغي تطوير تطبيق للهواتف الذكية حول التعلم عبر الانترنت، مرتبط بالدورة ويدعم ممارسة اللغة المعنية مع الناطقين بها.
- يجري بالفعل تنفيذ عدد من هذه التوصيات من خلال مشروع HOPES، كما ويجب التركيز بشكل أكبر من خلال اتخاذ مبادرات جديدة على عملية منظمة لتطوير اللغة الإنجليزية.



شدّدت د. لينا شويري خلال عرضها التوضيحي، على أهمية اللغة، مؤكدة أنه لا يمكن إهمالها في المناقشات التي تدور حول التعليم العالي في سياق الأزمة السورية. غالباً ما يصف الطلاب السوريون ومقدمو خدمات التعليم اللغة كحاجز للوصول إلى التعليم وكأساس لتحديد عمليات التدخل لمعالجة المسائل اللغوية ودورات مكثفة "عالية المستوى" لتعليم اللغة الإنجليزية والفرنسية. ويتجلى ذلك بشكل رئيسي في الرابط بين لغة التعليم واختيار الطلاب لمجال الاختصاص وانخفاض معدلات الالتحاق وزيادة معدلات التسرب من التعليم العالي.



إن حصر التدريب اللغوي بمسألة "الوصول إلى التعليم العالي" فحسب لا يسمح بتلبية احتياجات الطلاب اللاجئين ولا الطلاب المحتملين. وتقوم بعد الأبحاث الحالية في مجال التعليم والتدريب اللغوي وبعض النهج التربوية على افتراض اللغة كمورد. وهناك غيرها من المواد التي تستند إلى أبحاث اعتبرت اللغة الإنجليزية لأغراض أكاديمية وتعليم اللغة الإنجليزية في سياقات التعليم العالي، تربط اللغة بـ"الكتابة من خلال المنهج الدراسي". وتدعو هذه المواد إلى تحديد سياق تعليم وتعلّم اللغة بشكل أوضح، مثلاً من خلال إيجاد روابط بين الدورات.

اللغة لأغراض أكاديمية

حدّد اللاجئون والعاملون في مجال الإغاثة العديد من "المسائل اللغوية" التي يمكن أن تتحوّل أيضًا إلى "مسائل محتوى أو منهج". وثمة حاجة إلى تطوير عمليات التدخل المترسخة في الأبحاث حول مجال التعليم والتعلم اللغوي والتي تنمّ عنها، كبرنامج بناء قدرات المعلمين الذي تنفذه الجامعة الأميركية في بيروت (AUB) في إطار المشروع الممولّ من HOPES، "تعليم العلوم: مفتاح لوصول الفتيات اللاجئات إلى الجامعة".

ويهدف المشروع إلى زيادة قدرات مدرّسي مادة الرياضيات والعلوم لتدريس المنهج اللبناني للاجئين السوريين، مع التركيز على الحواجز اللغوية والتفكير النقدي. ويعترف البرنامج بأن عدم إتقان لغة التعليم – أي اللغة الفرنسية أو الإنجليزية في هذه الحالة – يزيد من صعوبة تعليم مواد كالرياضيات والعلوم. وينعكس ذلك في الأبحاث حول الترابط بين اللغة والمحتوى والتي تشير إلى ضرورة التعامل مع هذين العنصرين كأهداف وكجزء لا يتجزأ من عملية التعلّم. ويجري التشديد في إطار الدورة التدريبية على أهمية تحليل خصائص لغة العلوم والرياضيات وربط متطلبات إتقان اللغة مع التركيز على مفردات غير تقنية بدلاً من المفردات التقنية السهلة التعلّم للطلاب عادة. ثمة حاجة إلى استحداث سياقات ذات مغزى، مثلًا في إطار الإشراف على عمل المخبري.

وخلالًا للاعتقاد الشائع، فإن غمس الطلاب في تعلّم لغة لن يساعدهم على التعلّم بشكل أسرع ولن يشجعهم على المشاركة. بمعنى آخر، إنّ استخدام اللغة العربية كأداة ودمجها في الدروس بشكل استراتيجي سيسمح للطلاب التعلّم بصورة فعالة. وتشمل النتائج الإيجابية من برنامج التدريب المشاركة الناشطة والسلوك الإيجابي للمعلّمين واعتراف المشاركين بقيمة المفردات غير التقنية والتحليل النوعي وأهمية إدماج هذه العناصر بخطط الدروس.

وفي إطار تطوير عمليات التدخل المستقبلية لمعالجة الاحتياجات اللغوية للاجئين السوريين، ينبغي الأخذ بعين الإعتبار ما يلي:

- ينبغي الاعتراف بالطبيعة المعقدة للكفاءة اللغوية. فإن تحقيق مستوى الكفاءة في لغة إضافية المطلوب للنجاح في التعليم العالي يستلزم وقتًا طويلًا.
- إن الاحتياجات اللغوية للاجئين مقعدة ومتغيرة بطبيعتها خلال مساهمهم في التعليم العالي. وإن دعم اللاجئين السوريين للنجاح في التعليم العالي يتطلّب وسائل دعم مختلفة على مدى فترة زمنية طويلة.



- ينبغي تقديم الدعم للطلاب وللمعلمين على حد سواء (من خلال التطوير المهني).
- تمحورت معظم المبادرات حتى الآن على التربية العلاجية، مع التركيز على إمكانية الوصول إلى التعليم العالي ومدى الاستعداد له. ومن المهم الانتقال من "تجهيز" اللاجئين "بالمهارات اللغوية" إلى إدماج اللغة والمحتوى ودعم الاحتياجات اللغوية للطلاب خلال مساهمهم في التعليم العالي. ومن خلال هذه المقاربة، ينطوي تعليم اللغات على دعوة الطلاب لاستخدام اللغة بشكل ملائم من أجل انتقاد وتوضيح ومعالجة مشكلة معينة وصياغة الحل المناسب. وقد تكون "الدورات المترابطة" أو الدورات المقدمّة إلى فريق وحيث يتناسب تعليم اللغة / الخطاب مع الفروض والنشاطات المحددة في محتوى الدورات ذات منفعة بهذا الصدد.
- ثمة حاجة إلى غرس عمليات التدخل في الأبحاث وتحسين ترجمة الأبحاث إلى ممارسة (بالنسبة إلى المدّسين) وإلى سياسات عامة (بالنسبة إلى المؤسسات وصانعي السياسات).

اللغة كأداة وصول إلى التعليم العالي

قدّمت السيدة غوليستان كوش عرض توضيحي حول المشروع الممول من HOPES تحت عنوان "تحسين وصول الطلاب في سن ما بعد الثانوي إلى التعليم العالي في تركيا" والمنفذ من مؤسسة YUVA. والهدف من المشروع هو توفير أماكن تعليم آمنة وتشاركية وشاملة وتقديم دعم للتعليم من خلال توفير تعليم عالي الجودة للطلاب السوريين والشباب المهمشين من المجتمع المحلي والذي تتراوح أعمارهم بين 17 و29 عامًا في إسطنبول.

يعالج المشروع بصورة رئيسية عدم إتقان اللاجئين السوريين للغة التركية، وهو أمر ضروري لإجراء امتحان كفاءة اللغة التركية الرسمي TÖMER. وينعكس الافتقار إلى هذه المهارات في ارتفاع معدلات تسرّب الطلاب ويتفاقم بسبب الافتقار إلى دعم لطلاب الأجانب في الامتحان. فهذا الدعم ضروري لتسهيل الوصول إلى التعليم العالي. وكما لوحظ سابقًا، على الطلاب اللاجئين في تركيا أن يخضعوا لامتحان القبول الجامعي للطلاب الأجانب يوس (YÖS)، والمؤلف من "اختبار لمهارات التعلّم الأساسية" و"اختبار لإتقان اللغة التركية". فامتحان يوس ودورات تعليم اللغة التركية تعتبر ضرورة لإعداد اللاجئين للتعليم العالي.

يقوم المشروع على تقديم دورات TÖMER التومر للتهيئة اللغوية ودعم الدراسة لامتحان يوس YÖS. وبعد إتمام الدورات التحضيرية، كان من الصعب على الطلاب دفع رسوم الامتحان بصورة رئيسية وإيجاد منح دراسية لإكمال تعليمهم العالي.



فالمشروع يقدم دعم تعليمي عيني يغطي رسوم الامتحان إلى جانب تقديم المشورة والإرشاد وتنظيم أيام مخصصة للتعريف بالمهن من أجل توفير معلومات حول الفرص التعليمية والدعم المتوفر للطلاب الذين يقدمون طلبات لمتابعة التعليم الثانوي أو التعليم المفتوح أو التعليم العالي. ومن المهم للغاية أن تعمل المؤسسات داخل الهياكل الحكومية، وهي تقوم بدور رئيسي في سد الثغرات. كما وكان التعاون مع بلدية إسطنبول في إطار تنفيذ المشروع جوهريًا لضمان الوصول للطلاب والتواصل معهم وتأمين مواصلاتهم.

إلا أن تعليم اللغة التركية لا يكفي لفهم محتوى البرنامج وثمة حاجة إلى التركيز على مهارات كتابة وقراءة اللغة التركية. إضافة إلى ذلك، ونظرًا لأن شروط التسجيل لقبول الطلاب الأجانب تختلف في معاهد ومؤسسات التعليم العالي، فيعتبر الأسلوب والنهج المعتمد للدعم والإعداد أمرًا حاسمًا.

ومن المهم أيضًا توفير بيئة تعليم تشاركية مريحة للطلاب والطالبات على حد سواء. ويتم تشجيع الطلاب على مشاركة خبراتهم في الصف. إن تكوين مجموعات التركيز مع الطلاب أمر ضروري ويساعد على تخطيط ومراقبة وتقييم برامج الدراسة ودمج توصياتهم على أفضل نحو. كما وتعتبر موارد التعلّم الرقمية ذات قيمة، إلا أنه من المهم أن تكون الدورات حضورية بشكل رئيسي وأن تشكل التعليم التفاعلي غير النظامي، كمنشآت لعب الأدوار والمسرح. وبالتالي، يجب اعتبار الموارد الرقمية كأداة دعم إضافي لعملية التعلّم.

نقاش مفتوح

كان النقاش الذي تلى بالغ الفائدة في تحديد المواضيع التي تردت صداها خلال العروض التوضيحية على النحو المفصل أدناه.

- الحاجة إلى إعادة صياغة إطار نهج التعليم اللغوي من وسيلة للوصول إلى التعليم التي تقوم بالتركيز على دورات الإصلاح المكثف والتعليم الأساسي للغة والتركيز أكثر على تعليم اللغة لأغراض أكاديمية محددة. ويستتبع ذلك دمج التعليم اللغوي في نهج مبني على مواد وتوفير التعليم المستمر للغة الإنجليزية للطلاب خلال سنوات دراساتهم العليا ومساهمهم خلال التعليم العالي. ويقتضي هذا الأمر من المدارس ومؤسسات التعليم العالي تغيير كيفية تعليم اللغات.
- أهمية بناء قدرات المعلمين. لا بد من أن تكون هذه العملية طويلة الأجل وقائمة على أدلة وأن تقدّم الدعم المستمر للمعلمين الذين يشاركون في التعليم. وسلّط المشاركون الضوء على ضرورة اختبار هذا النهج على نطاق أوسع.





الجلسة السادسة تحسين آليات الاستجابة

تم تكريس الجلسة الختامية للمؤتمر لتحليل الاحتياجات الحالية للاجئين السوريين والتحديات المرتبطة بمعالجتها. وكان الهدف من هذه الجلسة البحث عن حلول أكثر فعالية واستدامة وتحسين آليات الاستجابة. تركّز النقاش على وضع برامج منسقة تأخذ بعين الاعتبار قضايا الجنسانية / المساواة بين الجنسين واحتياجات المعنيين، إضافة إلى التعاون بين مختلف المؤسسات على الصعيدين المحلي والإقليمي في سبيل تعزيز الاستجابة للاجئين والمجتمعات المضيفة.

الوقائع والتحديات والمسؤوليات

في إطار تحليل الوضع الراهن، جرى التركيز على القيود القائمة والتحديات الرئيسية التي ينبغي مراعاتها عند السعي إلى تحسين الاستجابة للاجئين بالنسبة إلى التعليم العالي كما وعبر القطاعات الأخرى إلى جانب المسائل المفصلة أدناه.

الإطار الزمني لعمليات التدخل وآليات الاستجابة

بالنسبة للدكتور ناصر ياسين، يتمثل التحدي الرئيسي في أن نظام الاستجابة الحالي ليس مصمماً للتدخل على المدى البعيد بل للاستجابة على المدى القريب. ويوجه عام، تقوم النهج المعتمدة إزاء كافة الأزمات على افتراض أنها لن تدوم سوى بضعة سنوات وأن اللاجئين إما سيعودون أو سيُعاد توطينهم أو سيندمجون في الدول المضيفة. غير أن نطاق الأزمة السورية وطابعها الممتد يزيدان الضغط على نظام الاستجابة الحالي.

من الضروري الأخذ في عين الاعتبار أنه ثمة شروط ومتطلبات مسبقة لعودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصليين، بما في ذلك المصالحة بعد انتهاء النزاع وإجراءات إعادة الإعمار. وتستغرق هذه العملية فعلياً سنوات طويلة. فعند تحسين آليات الاستجابة، من المهم وضع في الاعتبار أن اللاجئين لن يعودوا جميعهم وأن العودة لن تحصل خلال فترة قصيرة من الزمن.

وتجدر الإشارة إلى أن اللاجئين السوريون في المنطقة حظوا بدعم كبير بالنسبة إلى التعليم الجامعي في السنوات الأخيرة. وقالت الآنسة مارين كروجر أن الأولوية في هذه المرحلة تتمثل بتوحيد النتائج والتحضير للمرحلة التالية في آلية الاستجابة. سيكون التحدي الأكبر في هذا السياق الحفاظ على النتائج التي تم التوصل إليها وإيجاد التمويل الإضافي للمنح الدراسية بالرغم من "ارهاق المانحين"، خاصة وأن عدد الطلاب المؤهلين للتعليم العالي يتزايد.

• إدارة الجلسة: د. كارستن فالينير، مدير مشروع HOPES

• د. إنس أفنديوغلو،

مستشار في الرئاسة التركية
للأترك في الخارج
والمجتمعات ذات الصلة
(YTB)

• د. أمج سعيد، مستشار وزير
التعليم العالي والبحث
العلمي، وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي في حكومة
إقليم كردستان العراق

• السيد ستيفن دو فريندت،
مدير مهام الصندوق
الاتماني الإقليمي للإتحاد
الأوروبي للإستجابة للأزمة
السورية، بعثة الإتحاد
الأوروبي في تركيا

• د. ناصر ياسين، مدير
الأبحاث في معهد عصام
فارس للسياسات العامة
والشؤون الدولية في الجامعة
الأميركية في بيروت

• السيدة مارين كروجر،
مسؤولة التعليم العالي،
مفوضية الأمم المتحدة العليا
لشؤون اللاجئين (UNHCR)،
كوبنهاغن

التعاون وتقاسم المسؤولية

بوجه عام، تشهد المنطقة كما وأوروبا وضع "سياسة قائمة على البيئة العدائية" بشكل متزايد تمنع تطوير آلية استجابة أكثر فعالية. ويبني صانعو السياسات استجاباتهم على الافتراض أن اللاجئين سيعودون أو سيرحلون في حالات العداء تجاههم أو في حال إشعارهم بعدم الارتياح. وصرح د. ناصر ياسين أن هذا الافتراض خاطئ، إذ أنه لم يسبق للاجئين أبداً أن غادروا المجتمعات المضيفة بسبب تهмиشهم. وتظهر جميع الأبحاث أن اللاجئين الذين يتمتعون بإمكانية أفضل للوصول إلى التعليم والفرص والأمان يقومون بالعودة بطريقة أسرع من هؤلاء الذين يعيشون في حالة أسوأ.

وأكد د. أمنج سعيد أن الأزمة السورية هي واحدة من أكبر أزمات اللاجئين في العالم في العصور الحديثة. لم تكن الدول المجاورة مستعدة لعدد اللاجئين أو لمدة إقامتهم في المجتمعات المضيفة. وثمة حاجة إلى تقاسم المسؤولية بشأن اللاجئين بين الدول المضيفة والمجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، شددت الآنسة كروجر على الحاجة إلى تقاسم العبء وتقاسم المسؤولية بصورة أكثر إنصافاً بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مع غيرها من المعنيين بما في ذلك أعضاء المجتمعات المضيفة واللاجئين أنفسهم، على النحو المقترح في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين المقدم من المفوض السامي لشؤون اللاجئين عام 2018.

ومن وجهة نظره، أكد د. إنس أفنديوغلو على أنه لا يوجد أي نهج عالمي للأزمة السورية وإنما توزيع واضح للمسؤوليات. فالدول المجاورة لسوريا، مثل إقليم كردستان العراق ولبنان وتركيا والأردن تتحمل مسؤولية ضخمة، لكن كونها مجاورة لا يعني أنها وحدها مسؤولة. فضلاً عن ذلك، وبالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمؤسسات الدولية، فثمة حاجة متزايدة إلى الدعم والتمويل.

وسلط د. ناصر ياسين الضوء على ضرورة معالجة نظام القيم بشأن طالبي اللجوء واللاجئين بصورة عامة وتغيير الأفكار المسبقة والتصورات تجاه اللاجئين. وقد حدث تحول عام في الاستجابة لأزمات اللاجئين وفي نظام القيم الذي نتقيد به كأمم. عندما وضعت اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، استندت إلى مبدأ المسؤولية المشتركة لطالبي اللجوء بين الأمم. لكن في أيامنا هذه، يعتبر اللاجئون كعبء يجب إبعاده من خلال وضع حدود من أجل ضمان بقاءهم في أماكنهم. ومع تزايد المشاعر



المعادية للمهاجرين في جميع أنحاء العالم، يكمن جوهر المشكلة في التحول الجذري على مستوى القيم التي تقوم عليها كيفية صياغة الاستجابة.

وأفاد السيد ستيفن دو فريندت بأن الإتحاد الأوروبي والصندوق الإثتماني الإقليمي للإتحاد الأوروبي للإستجابة للأزمة السورية استثمرا، في إطار الاستجابة للأزمة السورية، أكثر من 60 مليون يورو في المنطقة بالإضافة لمبادرات الإتحاد الأوروبي الأخرى المتعلقة بشأن التعليم العالي والأزمة السورية. ويكتسي التنسيق والتعاون مع مختلف المعنيين، بما في ذلك الحكومات والتنسيق فيما بين القطاعات، أهمية رئيسية في سبيل تعزيز إيجاد حلول ووضع نهج مستدامة.

ولاحظ د. إنس أفنديوغلو أن الدول قد واجهت مجموعة من التحديات واعتمدت مقاربات مختلفة لمعالجة أزمة اللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، فاللاجئين أنفسهم عاشوا تجارب مختلفة ولديهم حاجات مختلفة حسب البلد المضيف حيث يقيمون. ومن هذا المنطلق، عند وضع نهج وعمليات تدخل عالمية وإقليمية، يجب زيادة التركيز على النهج الوطنية أيضًا.

كما أكد د. ناصر ياسين ضرورة الأخذ بالمتطلبات الحالية بعين الاعتبار، بالأخص إذا كان الهدف المتوخى هو ضمان متابعة الشباب لدراساتهم العليا. وبصورة عامة، من المعروف جيدًا أن الأزمات تؤثر على أشد الفئات فقرًا، أكانوا لاجئين أو من السكان المحليين في المجتمعات المضيفة، خاصة تلك الفئات التي لم تستفد عبر التاريخ من المسار الرئيسي للتنمية. ويتعلق ذلك بالأثر السلبي لسوق العمل غير الرسمية على الناس. عند التحدث عن الإرهاق، بما في ذلك إرهاق المانحين، من الضروري أن نضع في اعتبارنا أنه بسبب الأزمة السورية التي طال أمدها، أكثر من يشعر بالإرهاق هم اللاجئون أنفسهم الذين أنفقوا مدخراتهم وشبكاتهم وممتلكاتهم ومواردهم كلها خلال السنوات الـ 8 الأخيرة من أجل عدم المعاناة أكثر. كما أن المجتمعات المضيفة تشعر أيضاً بالإرهاق، بالأخص في المناطق الأشد فقرًا. وهذا الوضع يحدث ضغطًا كبيرًا في أوساط المجتمعات المضيفة ويزيد من الخطابات السلبية ومن تشويه صورة اللاجئين.

وقدم د. فالينر بعض الاستنتاجات الرئيسية من الاستبيانات عن التصورات المشتركة التي أجريت في أوساط الطلاب المستفيدين من 4 مشاريع ومؤسسات ممولة من صندوق "مدد" التابع للإتحاد الأوروبي، لا سيما HOPES، SPARK، GJU (الجامعة الأردنية الألمانية) وبرنامج LASER، في خمسة بلدان مختلفة (مصر، العراق، الأردن، لبنان، تركيا). ارتكزت الاستبيانات على التجربة التعليمية عند الطلاب، وكان الهدف إعطاء لكل من البرامج فكرة عن تصورات الطلاب من أجل مساعدة المؤسسات على تحسين عمليات تعليم الطلاب وتعزيز الدعم المقدم إلى اللاجئين السوريين



والطلاب المحليين المحرومين. وتشير النتائج إلى أن السبب الرئيسي لمتابعة الطلاب دراساتهم الأكاديمية هو اهتمامهم الحقيقي للمجال المختار ورغبتهم في التعلّم. فقط 18% من الطلاب أشاروا إلى أن قرارهم مبني على رغبة في تعزيز فرص التوظيف. وكما كان متوقع، إن الطلاب السوريين أكثر ميلاً من أقرانهم في المجتمعات المضيفة للتسرّب من التعليم العالي، مما يشير إلى الضغوط الهائلة التي يعاني منها الطلاب خلال مساهمهم التعليمي. وأكّد معظمهم على الحاجة للمزيد من دورات اللغة الإنجليزية.

فرص العمل

أعرب السيد ستيفن دو فريندت عن رأي مفاده أن أحد أكبر التحديات التي يواجهها اللاجئون السوريون هو إيجاد فرص عمل. ثمة حاجة إلى الاستثمار في تغيير الاعتقاد بأن اللاجئين يشكلون عبء وفي تعزيز الاعتراف بإمكانية مساهمتهم في اقتصاد المجتمع المضيف بشكل كبير.

سلّط أعضاء حلقة النقاش الضوء على أن الدول المضيفة تواجه تحديات على المستويات الاقتصادية والهيكلية، مما يؤثر على سوق العمل وفرص التوظيف. في سياق يعجز فيه الشباب في المجتمعات المضيفة عن إيجاد فرص عمل، لا يمكن للاجئين السوريين أن يتوقعوا الحصول على هكذا فرص. كما يجب أخذ الشباب في المجتمعات المضيفة بعين الاعتبار عند النقاش حول فرص العمل للاجئين واستحداثها.

التوصيات

قُدّمت التوصيات التالية كوسيلة لمعالجة التحديات:

- ضرورة تعزيز آليات الاستجابة، مما يتطلب وضع استراتيجية متكاملة بعيدة المدى وتقاسم عادل للمسؤوليات بين الدول المضيفة المجاورة والمجتمع الدولي.
- ينبغي توسيع نطاق الدعم في سياق الأزمة السورية مع أخذ السياقات والوقائع في الدول المضيفة بعين الاعتبار، مع الإستمرار بمناقشة كيفية تلبية حاجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة على أفضل نحو من خلال هذا الدعم.
- كما تمّ التأكيد على أهمية التعاون بين مختلف القطاعات والمعنيين الرئيسيين من أجل دعم المقاربات النوعية والتشاركية المتكاملة. تعتبر مشاركة المجتمع الدولي والحكومات المضيفة والمؤسسات، إلى جانب المجتمعات المضيفة واللاجئين أنفسهم، أمراً أساسياً في تطوير برامج الاستجابة لإتاحة تعزيز الإلتحاق بالتعليم العالي.



• وبدلاً من التركيز على تلبية الحاجات الأساسية بصورة حصرية مع الإستمرار في إتاحة فرص تنمية جديدة، ثمة حاجة إلى الانتقال إلى " خطة استجابة 2.0 " وإلى أن توفر المؤسسات التعليمية إلى المستفيدين مهارات حياتية تساعدهم في المستقبل. ويستلزم هذا الأمر تأمين التمويل لمنح دراسية إضافية، خاصة مع تزايد عدد الطلاب المؤهلين للتعليم العالي.

• ومن المهم إعتقاد مقارنة أكثر تكاملاً في سبيل تقديم المنح الدراسية، تأخذ بعين الاعتبار مسار الطالب من مرحلة التعليم الثانوي حتى توظيفه. ولا بد من استحداث نموذج فعال من حيث التكلفة يشمل الدعم اللغوي ومرونة الإجراءات والدعم النفسي الاجتماعي والمشورة المهنية.

• وسيمثل الدعم في إتاحة فرص التعلم عبر الانترنت الفجوات في توفير وتسريع إمكانية الوصول إلى التعليم العالي من خلال اعداد الطلاب للالتحاق بالتعليم العالي. وقد يكون التعلم عبر الانترنت الذي يؤدي إلى الحصول على شهادات ماستر الحل للطلاب الذين لا يمكنهم الحصول على المنح الدراسية التقليدية.

• ينبغي إيلاء الاعتبار لتوفير فرص إضافية للتدريب المهني الفني النوعي في مؤسسات معتمدة ولتقديم المنح الدراسية لمتابعة دراسة الماستر والدكتوراه.

• وتم التشديد على أهمية بناء جسر بين التعليم العالي وسوق العمل من خلال الانتقال من نهج منعزل وتجزئي نحو تعاون متزايد بين القطاعات. وفي هذا السياق، ثمة حاجة إلى زيادة التوجيه المهني والإرشاد، وكذلك الأبحاث حول مهارات وحاجات سوق العمل. ويحتمل أن تقدم فرص تعليمية موجهة نحو سوق العمل أو الوظيفة، وبالأخص دورات تدريبية قصيرة أو شهادات إجازة تتوافق ومتطلبات سوق العمل.

• وينبغي ألا يقتصر النهج بشأن تقديم فرص تعليمية عالية الجودة إلى تحسين فرص العمل في الدول المضيفة أو في أوروبا. كما ينبغي النظر في اجراء تحليل عن الوضع ما بعد الأزمة في سوريا وعن الحاجات المستقبلية لسوق العمل السوري والتعليم العالي السوري.

• التواصل والشبكات والحوارات عناصر أساسية لزيادة الوعي وتمكين التعلم وتبادل المعارف والتي يمكن من خلالها تحديد حلول واستجابات فعالة ومعالجة التصورات الخاطئة.





- وبهدف تحسين الاستجابة للأزمة السورية في قطاع التعليم العالي وفهم التحديات المطروحة، من المهم إشراك مجتمع اللاجئين السوريين في حل مشاكلهم وإشراك المستفيدين بفعالية في تصميم النشاطات وصنع السياسات وتطوير الرؤية الداعمة لعمليات التدخل. وينبغي تسهيل هذه المشاركة من خلال الجامعات وورش العمل ومجموعات التركيز.

